الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة * د. الطاهر مولاي* سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر

## مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والتنمية

**إعداد الطالبة:**

- ويس مليكة

**تحت إشراف الأستاذ:**

♦ د. زيدان جمال.

**أعضاء اللجنة المناقشة :**

الأستاذ: د. زبيري رمضان رئيسا.

الأستاذ: د. زيدان جمال مشرفا ومقررا.

الأستاذ: نزعي محمد عضوا مناقشا.

**السنة الجامعية**

**2015/2014م**

**1436/1435هـ**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة * د. الطاهر مولاي* سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

# دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر

## مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

**تخصص: السياسات العامة والتنمية**

**إعداد الطالبة:**

- ويس مليكة

**تحت إشراف الأستاذ:**

♦ د. زيدان جمال.

**أعضاء اللجنة المناقشة :**

الأستاذ: د. زبيري رمضان رئيسا.

الأستاذ: د. زيدان جمال مشرفا ومقررا.

الأستاذ: نزعي محمد عضوا مناقشا.

**السنة الجامعية**

**2015/2014م**

**1436/1435هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتعز من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير"

صدق الله العظيم

الآية 26من سورة آل عمران

# شكر و تقدير

الحمد لله الذي هدانا للعلم وسهل لي إنجاز هذا العامل المتواضع فله الشكر والثناء على نعمه التي لا تقدر ولا تحصى، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين.

عملي في موضوع هذه الرسالة قد أوجب على العرفان وحفظ الجميل والشكر لكل من ساعدني في إنجازه وفي هذا المقام أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي القدير والفاضل الدكتور زيدان جمال والذي كان له الدور الأكبر لتعاونه وحرصه في أن تخرج هذه الرسالة إلى حيز الوجود، وفي سبيل ذلك لم يبخل علي بالمعلومة والتوجيه وتقديم الملاحظات والنصح ،كما أشكره على سعة صدره و تواضعه.

أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولاي طاهر، والذين لهم الفضل في تعليمي وبلوغي هذا المستوى من العلم عامة وأعضاء لجنة الإشراف على الرسالة خاصة.

# إهداء

إلى الذي أنار دربي وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم والمعرفة إلى قدوتي في الحياة.....أبي العزيز

إلى التي غمرتني بحنانها وعطفها و لم تبخل علي بدعواتها ،إليك يا هدية الرحمن .....أمي الغالية

إلى إخوتي عبد المجيد رحمه الله وبن أحمد حفظه الله لنا،وأخواتي سعدية وزوجها محمد وأبنائها وجدي ،هبة،أنس،وأختي صليحة وزوجها المستقبلي وأختي أم كلثوم

إلى صديقاتي وأصدقائي الذين شاركوني درب العلم من ابن خلدون إلى جامعة دكتور مولاي طاهر

إلى من غاب وذكره قلبي

إلى كل من ذكره قلبي وأغفله قلمي

# مقدمة

لقد تميزت الأنظمة الغربية بحتمية وجود سلطة الملك المطلقة والتي تعتبر إحدى دعائم النظام ،لكن حاجة شعوبها للأمن والاستقرار والمزيد من الحرية أدى إلى ظهور بعض الأفكار السياسية التي كان لها الأثر البارز في إحداث تغييرات وتحولات كبيرة وعميقة في الحياة السياسية والمجتمعية، نتج عن هذه الأخيرة ظهور نظام ديمقراطي يعتبر الأحزاب السياسية ضرورة لابد منها،إذ أنها تشكل همزة وصل بين الحكومة والشعب،كما أن أداءها ينعكس سلبا أو إيجابا على الحياة السياسية وعلى التطور الديمقراطي والتحديث السياسي وفاعلية النظام السياسي.

لقد كانت الأحزاب السياسية إحدى أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره،فهي تؤدي دورا هاما في تنشيط الحياة السياسية وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين أرائهم من جهة ،وضمان الانتقال السلمي للسلطة والرقابة على أعضاء الحكومة من جهة أخرى.لكن اليوم اتسع نطاقها ليصل إلى درجة أن تكون مبدأ أساسي ومحوري يقود التنمية، ويبلور حاجات ومطالب الأفراد وحل مختلف مشاكلهم،الأمر الذي جعلها تصبح أهم هيئات المشاركة في الشؤون العامة حيث تؤثر في الكثير من القرارات الحكومية الهامة،وبهذا الصدد أدركت البلدان المتقدمة هذه المسألة وأخذت تتعامل مع الأحزاب بدرجة كبيرة من الجدية والأهمية، وأصبحت تشكل لديها عامل وأداة ووسيلة للوصول إلى حل مشاكل الأفراد والتعرف على مطالبهم وحاجاتهم، كما رسخت لديها ثوابت في اعتماد الأحزاب واستخدامها كشرط في رسم و تنفيذ وتقييم السياسة العامة وتحديد اتجاهات التطور واتخاذ القرار والتعامل مع القضايا و الأزمات المحلية والدولية .

على عكس الدول النامية خاصة والعربية عامة التي لم تدرك أهمية هذا الموضوع إلا مؤخرا،حيث فهمت واعترفت بأن فعالية السياسات العامة يتوقف على دور الأحزاب السياسية من خلال الوظائف و المعلومات التي تقدمها والتي تعتبر بمثابة محددات يسترشد بها القادة السياسيون عند صنعهم للسياسات العامة وحتى عند تقييمها،حيث تطرحها الأحزاب في شكل مقترحات تدعوا فيها إما بوجود سياسة تخدم مصالح المجتمع

أو إعطاء بدائل حول سياسة ما ترى أن تنفيذها لم يكن في المستوى المطلوب خاصة تلك التي تخص النهوض بعملية التنمية والتحديث،وفي هذا السياق تعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تبنت النظام الديمقراطي كما سعت إلى إدخال إصلاحات هيكلية فيما يخص إنشاء وتنظيم الأحزاب السياسية وطرق وآليات مشاركتها في الحكم،لكن هل استطاعت الأحزاب أن تمارس نشاطها بكل حرية؟وهل ساهمت حقا في تقييم السياسات العامة ولم تواجها الحكومة بالصد والتهميش؟

**أدبيات الدراسة:**

إن بناء هذه الدراسة جاء بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي تتعلق بالأحزاب السياسية والسياسة العامة. ومن أدبيات الدراسة التي تتعلق بهذا الجانب تم مراجعة ما يلي:

**1-"فهمي خليفة الفهداوي "في مؤلفه السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل** والذي قدم فيه تحليلا حول السياسة العامة على صعيد المفاهيم والنظريات .بالإضافة إلى أنماط السياسة العامة وتركيزاتها البنيوية ،كما أشار إلى تحليل السياسة العامة كأسلوب علمي وإطار منهجي للتعامل مع القضايا السياسية ،وكذا توظيف العلم والمعرفة العلمية وتطويعهما في خدمة السياسة،والأهم في هذا المؤلف هو تشخيص أهم القوى الفاعلة ي صنع السياسة العامة الرسمية وغير الرسمية ،وكل المتغيرات البيئية التي تدخل ي توجيه الفاعلين من ثقاة سياسية وظروف اجتماعية وثقافية .....الخ ،في حين تنحصر دراستنا في إبراز وإظهار العلاقة والدور الذي تلعبه هذه القوى والمتمثلة في الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة.

**2"جيمس أندرسون" في مؤلفه:صنع السياسة العامة،** حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت بأكثر تخصص وتفصيل من عملية صنع السياسة العامة .ويبين

كذلك أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطة إرشادية آنية ،وإنما محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ،وهذا عبر جميع مراحل السياسة العامة التي طرحها أندرسون من تحديد المشكل إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة أثارها من خلال التقييم ،وتصب دراستنا في نفس الإطار الذي تطرق إليه المؤلف للسياسة العامة في مؤلفه وذلك بإبراز أهمية السياسة العامة وأنها محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي .

وعن الأبحاث والدراسات الجامعية فقد تم التطلع على ما يلي :

1- **مذكرة ماجستير لأحمد طيلب،بعنوان :دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**. والذي تناول فيها الإطار المفاهيمي للسياسة العامة وكذا دور المعلومات في رسم السياسات العامة وفي تشخيص المشكلات بالإضافة إلى دور المصادر الرسمية وغير الرسمية للمعلومات ي صنع وتوجيه السياسة العامة .

2- **مذكرة ماجستير لخالد توازي،عنوان:الظاهرة الحزبية في الجزائر، التاريخ،المكانة،الممارسة،المستقبل.** والذي تناول فيها نشأة الأحزاب السياسية وتطورها في الدول الغربية والعربية وعلاقتها بالديمقراطية وأيضا تطرق إلى التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب في الجزائر،حيث تناول أيضا بنوع من تحليل الوضع الأزموي والرهانات الحالية والمستقبلية لظاهرة الأحزاب في الجزائر حيث توصل إلى أن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية لا تمتلك درجة عالية من الوعي السياسي تمكنها من فرض نفسها سياسيا ،وهذا تماشيا مع وعي المجتمع الجزائري عموما،وكل هذه المعوقات تقف أمام تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفعاليتها في الحياة السياسية الجزائرية فقد توصل إلى أنه لا يمكن الحديث عن معارضة فعلية في

الحياة السياسية الجزائرية لأن النخب التي تشكل المعارضة التي يرتكز عليها الحزب مهددة.

**أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا مهما في تاريخ الجزائر ألا وهو دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر والتي نجدها حديثة التبني للنظام الديمقراطية الذي ينادي بوجود تعددية سياسية وحرية الرأي.

**دوافع اختيار الموضوع:**

لقد تنوعت أسباب اختيار هذه الدراسة بين ذاتية وموضوعية منها:

**الأسباب الذاتية :**

1- تكمن رغبتي الشخصية في دراسة هذا الموضوع إلى مزيد من التعرف عليه من الناحية النظرية ومن الناحية العملية خصوصا في الجزائر.

2- إثراء معارفي في حقل التخصص.

**الأسباب الموضوعية :**

1- إثراء الحقل السياسي ولو نسبيا من زاوية الأحزاب السياسية وبالتحديد الجزائرية ودورها كفواعل أساسية في تقييم السياسة العامة.

2- حداثة الموضوع ومحدودية الدراسات و الأبحاث في هذا المجال والتي تلقى في السنوات الأخيرة اهتماما من طرف العديد من المفكرين والباحثين في حقل السياسات العامة خاصة تلك المرتبطة بواقع معين ومنها الجزائر.

**صعوبات الدراسة:**

لقد واجهت الدراسة العديد من الصعوبات وان اختلفت إلا أنها ساهمت في عرقلة البحث ومنها:

1-عدم وجود مراجع متخصصة بالدراسة عامة وخاصة تلك التي تتعلق بالجزائر.

**إشكالية الدراسة :**

في سبيل التعرف على مكانة الأحزاب السياسية في النظام السياسي الجزائري وكذا مدى فعالية هذه الأخيرة في السياسة العامة، خاصة من خلال دورها تقييم السياسة العامة أدى في هذه الدراسة إلى طرح التساؤل التالي:

**إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر؟**

إذا كان الغرض من تقييم سياسة عامة في الجزائر هي الدفاع عن مصالح الأفراد وتوجيه الحكومة إلى إختلالات السياسة الجاري تنفيذها،فإن الأحزاب السياسية هي الأداة والوسيلة التي من خلالها يتم التعرف على سلبيات كل سياسة وكذا مجموعة البدائل التي تشكل حل لها، وعلى هذا الأساس تتفرع إشكالية البحث إلى مجموعة أسئلة فرعية هي :

1- ماذا نقصد بالأحزاب السياسية وتقييم سياسة عامة ؟

2- كيف تساهم الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر ؟

3- هل هناك معارضة حقيقية أم شكلية في الجزائر؟

4- إن وجدت معارضة ضعيف فما هي الأسباب؟

**الإطار الزمني للدراسة :**

في هذه الدراسة تم التركيز على فترة ما بعد الاستقلال لأنها الفترة التي عرفت فيها الجزائر وجود نظام مستقل وظهور أحزاب رغم أن هذه الأخيرة يرجع تكونها إلى الفترة الاستعمارية،وهذه الفترة أيضا تبني التعددية بدلا من الأحادية.

**الإطار المكاني:**

نشارك في هذه الدراسة من حيث الإطار المكاني في بحث ودراسة واقع الجزائر فيما يخص دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة.

**الفرضيات:**

للإجابة على الإشكالية المركزية والتساؤلات الفرعية المطرحة يستوجب وضع مجموعة من الفرضيات الفرعية، التي نسعى في إطار هذه الدراسة إلى تأكيدها أو نفيها.

**الفرضية الأولى:** عدم توفر العوامل البيئية المناسبة والسياسية والقانونية والاجتماعية أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية الجزائرية في تقييم السياسة العامة .

**الفرضية الثانية:** تعتبر الأحزاب السياسية صانعا ومنفذ ومقيم في السياسة العامة.

**الفرضية الثالثة:** كلما كان هناك نظام مفتوح على التعددية وحرية الرأي ترسخت معالم الديمقراطية الحقيقية وتحققت المصالح العامة والخاصة.

**الفرضية الرابعة:** فقط عندما يتبنى النظام فكرة تقبل الرأي الآخر تكون هناك معارضة فعالة.

**الفرضية الخامسة:** إن أساس تفعيل المعارضة يعتمد على عدم وجود قيود تعيق تحركها.

**مناهج الدراسة :**

إن طبيعة الموضوع فرضت علينا إتباع المناهج التالية:

**المنهج الوصفي :**

استخدم هذا المنهج كان لغرض فهم واستيعاب دور الأحزاب السياسية في المشاركة في تقييم السياسة العامة إذ لابد من التطرق إلى مفهوم الأحزاب السياسية والسياسة العامة ومن ثم إبراز العلاقة التي تربطهما، وأيضا التطرق إلى وصف الظاهرة الحزبية في الجزائر ودورها في تقييم السياسة العامة في الجزائر.

**المنهج التاريخي:**

على اعتبار أن الموضوع يتطلب الرجوع إلى الأحداث الماضية ،فدراسة دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر يكون ناقصا إذا لم تتم الدراسة في إطار زمني و سيرورة تاريخية .

**منهج دراسة حالة:**

لغرض جعل الدراسة أكثر صلة بالواقع ونابعة منه ارتأيت ربطها بواقع السياسة العامة في الجزائر ومن زاوية الأحزاب السياسية ودورها في تقييم هذه السياسات ،وذلك بجمع البيانات العلمية المتعلقة بالوحدة محل الدراسة وذلك بمعرفة ما مرت بها التجربة الحزبية في الجزائر في فترة الأحادية والتعددية بهدف التعرف على أثر التحولات التي شهدتها الجزائر على واقع الأحزاب السياسية ودورها في تقييم السياسة العامة.

**اقترابات الدراسة:**

لقد تم اختيار الاقترابات وفقا لما يتناسب والموضوع ومنها:

**الاقتراب القانوني:**

استخدم هذا المدخل من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالأحزاب السياسية والمحددة لدورها ووظائفها،وأيضا ترتيب المسؤوليات فيها بهدف

معرفة مدى تطابق بين الفعل والقاعدة القانونية،كم تم في هذا الإطار عقد نوع من المقارنة بين مختلف الدساتير والقوانين لتحديد حجم التغيرات المترتبة عنها،وأثر ذلك على نشاط الأحزاب السياسية.

**تقسيم الدراسة :**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** يتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي للأحزاب السياسية حيث تم تخصيصه لتعريف الأحزاب السياسية وتطورها التاريخي،زد على ذلك الفرق بين الحزب والنظم الحزبية، بالإضافة إلى أنواعها وأهدافها،وأخيرا تم التطرق إلى وظائفها والوسائل التي تعتمدها.

أما **الفصل الثاني**:تم ذكر ماهية تقييم السياسة العامة لكن بداية تم وضع إطار نظري للسياسة العامة كمدخل احتوى على نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة بالإضافة إلى خصائصها ومكونتها مرورا إلى أنواعها ومراحل صنعها،أما أخيرا تمت الإشارة إلى مفهوم تقييم سياسة عامة وكذا خصائصها ومحدداتها المعيارية مع أنواعها ومراحلها،ولأن التقييم عملية واسعة تم الإشارة إلى مجموعة الأطراف المشاركة فيه،دون إغفال العوامل التي من شأنها التأثير عليه.

أما **الفصل الثالث** من الدراسة جاء لجعلها أكثر ارتباطا بالواقع من خلال عرض دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة في الجزائر،حيث تم عرض التأصيل التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية في الجزائر خلال الاستعمار ثم الأحادية وصولا إلى والتعددية ،وكذا دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة من موقع المعارضة، زد على ذلك مجموعة العوائق التي ساهمت في عدم تفعيل الأحزاب وأخيرا عرض لمجموعة من الآليات التي بإمكان السلطة اتخاذها لتفعيل دور هذه الأخيرة.

في الأخير استخلصنا خاتمة للبحث التي حاولنا أن تكون عامة وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة والتي هي جوهر البحث كما تحققنا من صدق الفرضية الرئيسية المطروحة والفرضيات الفرعية.

إن أصبت فهذا من توفيق الله وإن أخطأت آمل النصح والتوجيه،وسأكون شاكرة لمن أهدى لي عيوبي.

# فصل أول
# ماهية الأحزاب السياسية

تمهيد:

تعتبر الأحزاب السياسية حجر الأساس في المبادئ الديمقراطية، كون أن هذه الأخيرة كانت تعني في الفكر الغربي حرية التعبير والتنقل والمراسلات وحرية تكوين الجمعيات، إلا أن ذلك زال وأصبحت حرية تعدد الأحزاب السياسية هي المظهر الجوهري لهذه الديمقراطية التي تقوم أساسا وفق مبدأ تعدد الأحزاب إلى جانب تكوين الجمعيات وحرية التعبير.

## مبحث أول: مفهوم ونشأة الأحزاب السياسية

لقد ارتبط ظهور الأحزاب السياسية بانتشار مفهوم الديمقراطية من جهة وبالأوضاع السياسية والتاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخرى،ونظرا لحداثة الموضوع برزت مجموعة من الاختلافات لدى الباحثين حول تعريف الأحزاب والفرق بين الحزب والنظم الحزبية.

### مطلب أول:المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحزب السياسي

اختلف الفقهاء والباحثون بخصوص تعريف الأحزاب السياسية إلى درجة أنه يصعب إحصاء التعاريف التي وجدت حول الأحزاب، فهي تختلف باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها إلى الحزب السياسي. ولتوضيح ذلك سوف نقدم جملة من التعاريف ولكن في البداية يجب أن نتعرف على المفهوم اللغوي ثم التعريف الاصطلاحي.

**أولا- المعنى اللغوي للأحزاب السياسية :**

يقصد بالحزب السياسي لغة:قسم أو جزء، وهو يحتوي على مجموعة من الناس،وجاء المعنى اللغوي للحزب السياسي في مختار " الصحاح " حزب الرجل

أصحابه، والحزب أيضا يعني الطائفة، ويقال تحزبوا بمعنى تجمعوا.والأحزاب تعني أيضا الطوائف التي تجتمع على محاربة الأنبياء عليهم السلام.[1]

أما كلمة سياسي فهي مشتقة من كلمة سياسة، والسياسة تفيد القيام بشؤون العامة،واستخدام العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد و الهداية.

كما جاء في لسان العرب لابن المنظور أن الحزب يعني الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة ومن هنا فإن الحزب لغة يفيد أيضا الجمع بين الناس، وهو ما يدل على الاعتياد على شيء ما.

أما في اللغة الفرنسية فكلمة parti مشتقة من الكلمة اللاتينية pars، partis و part:(pour ma part) وتعني من جهتي أو من نصيبي،غير أن هذه التعاريف اللغوية لا تقدم لنا صورة كاملة عن الأحزاب السياسية،لأن أصل الكلمة واشتقاقها اللغوي لا تشير إلى السياسة والنظام السياسي والحكم وكل ما تقوم به الأحزاب السياسية من أهداف ونشاطات وأدوار فردية أو جماعية في مجريات الحياة السياسية العامة ،مما يحيل إلى تناول التعريف الاصطلاحي للسياسة ثم للأحزاب السياسية.[2]

أما معنى كلمة السياسة فقد كان الإغريق أول من استخدم كلمة سياسة politics التي كانت في الأصل تطلق على اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة وكلمة السياسة مشتقة من كلمة polisاليونانية التي تعني المدينة، وقد تطور استخدام الإغريق لهذه الكلمة لتصير political وهذه الكلمة تتضمن معاني عدة وهي :الدستور،الدولة،النظام السياسي،حقوق المواطنة إلى غير ذلك.

فيما يخص الاستخدام المعاصر لهذه الكلمة يميز بين كلمتين politicsوهي تعني عالم السياسة بما يشتمل عليه من سلطة وإدارة وقوة ونفوذ وكل ما يتعلق بمؤسسة الدولة أما الكلمة الثانية فهي policy وتعني برنامج عمل سياسي سواء كان في النطاق الداخلي

[1] الشيخ الإمام محمد بن أبي بكر الرازي ،**مختار الصحاح** ،لبنان:مكتبة لبنان،(ب،ط)، 1985،ص56.

[2] فضلون أمال،**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم :علوم الإعلام والاتصال ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،(ب،ت )،ص62.

أو الخارجي ويرى أحد العلماء السياسة العرب أن معنى الكلمة بالعربية هو تدبير الأمر.[1]

لكن عند عرب المسلمين تعني السياسة:الرياسة وساس الأمر سياسة:أي قام به.والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه وتفيد القيام بشؤون الرعية كما أنها تعني الهداية والإرشاد. وفي الأصل اللاتيني فإنها تعني إدارة شؤون الدولة أو المدينة وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة والعلاقات بين الدول، وخطط الأفراد والجماعات الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة.[2]

في المقابل نجد أن السياسة في السنة جاءت في قوله صلى الله عليه وسلم حينما قال:"كادت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي...."،وقوله تسوسهم الأنبياء أي :تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية ويتبين أن السياسة في الشريعة استخدمت بمعناها اللغوي وهي تعني القيام على شأن الرعية من قبل ولاتهم بما يصلحهم من الأمر والنهي و الإرشاد والتهذيب، وما يحتاج إليه ذلك من وضع تنظيمات أو ترتيبات إدارية تؤدي إلى تحقيق مصالح الرعية بجلب المنافع أو الأمور الملائمة ودفع المضار والشرور.[3]

كما نجد معنى السياسة ورد في القواميس الفرنسية والانجليزية أكثر وضوحا ودلالة فهي تعني :فن حكم الدولة ،وتعني الشؤون المتعلقة بالدولة ،وتعني أيضا طريقة أو كيفية القيادة والإدارة.

فقد جاء في أحد القواميس الانجليزية: politics the art or science of government the management of a political ،بمعنى أن "السياسة هي فن وعلم الحكومة،أو هي إدارة وقيادة حزب سياسي ما، وهي تطلق على الشؤون والآراء السياسية.

[1] هشام محمود الإقداحي ،**علم الاجتماع السياسي** ،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،(ب،ط)،2009،ص173.
[2] ناجي عبد النور،**مدخل إلى علم السياسة** ،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،(ب،ط)،2007،ص10.
[3] حسام مرسى، **مدخل العلوم السياسية** ، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي ،ط1،2012،ص ص17،18.

وأيضا " party political affairs or opinions (us) manoeuvring and intriguing. بمعنى أن السياسة في أمريكا تعني (من بين أمور أخرى ) التخطيط والمناورة للإيقاع بالخصم.[1]

**ثانيا ـ المعنى الاصطلاحي للأحزاب السياسية :**

تعرف المعاجم والموسوعات الأحزاب السياسية كما يلي :

**الموسوعة السياسية :"** الحزب السياسي هو مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد النظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة ، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، بحيث تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم.[2]

ينطوي هذا التعريف على ثلاث عناصر هي بمثابة المقومات الضرورية لتعريف السياسي للحزب:

أولا: جانب الفكر و الايدولوجيا التي تجمع الأعضاء وتصوغ مشروعهم السياسي .

ثانيا: جانب الأهداف والمقاصد التي يناضلون من أجلها.

ثالثا: عنصر التنظيم الذي يوحد الحزب ويضمن تماسكه واستمرار وجوده.

**ثالثاـ تعريف الأحزاب السياسية :**

فيما يخص تعريف الأحزاب السياسية لم يستطع المفكرون وضع تعريف واحد شامل بسبب اختلاف وجهات النظر وذلك لتعدد الجوانب التي ينظر من خلالها إلى الأحزاب السياسية أي كحامل مشروع أو على أساس الوظيفة التي يقوم بها أو على أساس التنظيم .

[1] عمار بوجلال،**النظم السياسية المقارنة** ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية أصول الدين ،قسم الدعوة والإعلام والاتصال ،السداسي 5،سنة 3صحافة ،2012،ص4،5.

[2] تحقيق عبد الوهاب الكيالي ، كمال زهيري ،**الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(ب،ط)،1974،ص288.

**1- الحزب السياسي كحامل لمشروع أو فكرة:**

ترتكز هذه التعاريف على الجانب الإيديولوجي في الحزب والميل إلى بناء مجتمع مثالي.

في هذا الجانب عرف **"أدمون بيرك"** الحزب على أنه :"مجموعة من الأفراد متحدين بمسعاهم الموحد، مستهدفين تحقيق الصالح القومي على أساس مبادئ محددة اتفقوا عليها ".[1]

أما **"بول مارابيتو"** فيعرفها على أنها:" جمعيات تمارس العمل السياسي ولكنها تبرز خصوصيات معينة ".

ويقول الدكتور **"خليل هيكل"** في كتابه الأحزاب السياسية :"أن الحزب هو عبارة عن مجموعة من الأفراد يتحدون في تنظيم بغرض تحقيق أهداف معينة عن طريق استعمال حقوقهم السياسية".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التالية :

- أن الأحزاب السياسية تتشكل من مجموعة من الناس تجمعهم قواسم مشتركة.
- تسعى هذه الأحزاب السياسية إلى ممارسة العمل السياسي لتحقيق الصالح القومي.

**2- تعريف الحزب السياسي على أساس الوظائف التي يقوم بها :**

في معجم "لسان العرب " يقصد بالحزب:"جماعة من الناس تمارس العمل السياسي وهو ذلك العمل الذي يسعى القائمون به إلى توجيه تطور المجتمع في الاتجاه الذي يعتقد كل منهم أنه هو الذي يحقق الخير العام أو المصلحة العامة ".[3]

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور ،**موسوعة علم السياسة**، عمان:دار مجدلاوي ،ط1،2009،ص169.
[2] علي زغدود ،**الأحزاب السياسية في الدول العربية** ،دار متيجة للطباعة ،(ب،ط)2007،ص ص10،11.
[3] أحمد شلبي،**العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة**،الإسكندرية:المكتب العربي الحديث ،ط1،2010،ص281.

أما **"لاسويل"**و**"كابلان"** فيجدان أن الحزب :"هو مجموعة من الأفراد التي تصوغ القضايا الشاملة،وتقدم مرشحين في الانتخابات ".[1]

أو نقول أن الأحزاب هي قنوات للتعبير بمعنى أن الأحزاب تنتمي أولا وقبل كل شيء إلى أدوات أو وسائل التمثيل، أو أنها أداة أو هيئة للتمثيل الشعبي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية محددة.[2]

من مجمل هذه التعاريف يمكن حصر وظائف الأحزاب السياسية فيما يلي :

1- ممارسة العمل السياسي عن طريق توجيه تطور المجتمع في الاتجاه الذي تتحقق فيه المصلحة العامة.

2- تقديم مرشحين للانتخابات لتكوين هيئة للتمثيل الشعبي والتي تقوم بالتعبير عن مطالب اجتماعية.

**3- تعريف الحزب على أساس تنظيمي:**

يرتكز هذا الاتجاه على التنظيم ليحدد مفهوم الحزب وأبرز التعاريف في هذا المجال ،تعريف **"سيغموند نيومان"** الذي يجد أن الحزب السياسي يعني:" تنظيم عناصر سياسية نشيطة في المجتمع تتنافس سعيا للحصول على التأييد الشعبي مع جماعة أو جماعات أخرى تعتنق وجهات نظر مختلفة ".[3]

**مطلب ثاني : الأصول التاريخية لنشأة الأحزاب السياسية**

تطورت الأحزاب السياسية حاليا وأصبحت ضرورة لابد منها في كل نظام ديمقراطي في حين أنه لم يكن كذلك منذ قرن ونصف في عام 1850 (تقريبا)، وذلك راجع لعدم وجود بلد باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية تعرف ظاهرة الأحزاب بالصورة التي

[1] محمد العفاني،**دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي**- دراسة حالة الجزائر بين 1989-2012،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة سعيدة،2012-2013،ص17.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**،سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد117، 1987،ص14.

[3] عبد القادر مشري،**الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية** ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2010،ص17.

نعرفها اليوم ولم يكن هناك شخص يتوقع أن يقوم أحد الأحزاب بتشكل الحكومة ،على نحو ما نراه أمرا طبيعيا في وقتنا الحاضر.[1]

في الماضي البعيد (قبل 1850)،كانت هناك تجمعات مختلفة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض جماعات الضاغطة السياسية التي كانت تعكس حين ذاك فكرة التنازع على السلطة وتناحر من حولها،ولكن هذه الجماعات لم تكن تعمل بصورة منظمة ودائمة لأنها كانت تنظم من طرف أحد الأشخاص العامة أو إحدى العائلات القومية.[2]

نجد أن الأحزاب السياسية مصدر وسبب نشأتها أساسا الاقتراع العام بواسطة المجموعات البرلمانية ذات الإيديولوجيات المختلفة المشكلة للبرلمان،أو اللجان الانتخابية التي كانت تشكل للتعريف بالمرشحين التابعين لها، أو بواسطة الجمعيات الفكرية والنوادي الشعبية وعلى رأسها النقابات.[3]

بالتالي فالبرلمان كآلية قديمة في التاريخ الأوربي ،لم يلعب دوره التمثيلي الفعلي ولم يتمتع بالسيادة التي ينبغي أن يمتلكها في الواقع ،وهذا ما جعل المجتمعات الغربية وبرلماناتها بين خاضعة ومجسدة للحكم المطلق ،وانتظرت هذه المجتمعات فترة الثورات الشعبية لتشهد تحولات عميقة ،أعادت النظر في المسلمات الموروثة عن القرون الوسطى وساهمت في بعث الممارسة الديمقراطية (فكرة "البرلمان السيد")لكن بمرور الزمن أرست قواعد ديمقراطية تمثيلية.

ما يجب التنويه عليه في تطور الديمقراطية هو إتباع مسار تقدمي بدمج فئات اجتماعية معينة في كل مرحلة ، هذا ما سمح للديمقراطية التمثيلية أن تكون وسيلة للسلم الاجتماعي ولتطور الأنظمة السياسية وبهذا يكون ظهور الأحزاب السياسية مرتبط بانتشار المفاهيم الديمقراطية من جهة وبالأوضاع السياسية والتاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخرى.في هذا الإطار قدم **"سيمور مارتن ليبست "** و**"ستاين لوكان "** طرح حول تطور الأنظمة الحزبية ونشأتها ،الأنظمة الحزبية حسبهما

[1] نبيلة عبد الحليم كامل ،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة :دار الفكر العربي للطبع والنشر،(ب،ط)،1982،ص8.
[2] **نفس المرجع** ،ص ص16-17.
[3] سعيد بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط5، 2003،ص122.

هي نتاج الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية وكذا الانقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين (الثورة الوطنية والثورة الصناعية )في عصرنة المجتمعات الغربية ،في حين يقصد بالثورة الوطنية عملية البناء الوطني التي غيرت معالم الخريطة الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،إذ تسبب ظهور الدول الوطنية وجود صراعات حول الحدود ومجالات سيطرة الحكومة والأهم من ذلك أنها أفرزت صراعات حول القيم والهويات الثقافية.[1]

في هذا السياق نجد أن الثورة الصناعية تسببت في صراعات اجتماعية جديدة ما بين سكان المدن والريف نتيجة الهجرة إلى المدن وحاجة الصناعة إلى القطاع الزراعي من جهة والصراع بين العمال وأرباب العمل من جهة أخرى.هذه الصراعات أدت إلى ظهور أنماط وطنية متعددة من النزاع السياسي، حيث في كل بلد ظهرت أنماط مختلفة من التحالفات بين قادة العديد من الفئات الاجتماعية.

يؤكد الباحثين أن تنامي الفئات الاجتماعية أعطاها إمكانية الاستحواذ على الحياة السياسية قبل توسيع دائرة حق الاقتراع ،لأنه في حين منح حق الاقتراع العام للعديد من الأوربيين في نهاية القرن التاسع عشر،كانت البنية السياسية قد أخذت مكانها ،وتم تعبئة فئات لدعم الجماعات الحزبية التي كانت ممثلة في الساحة السياسية ،وانخرط مقترعون جدد في هذه العملية وهم يتمتعون بولاءات حزبية مسبقة وهذا عكس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ،أين لم يلعب الاقتراع العام دورا في بروز الانقسامات.

وبهذا نجد أن الانقسامات الطبقية كانت عامل من عوامل تبلور الأحزاب السياسية ،وظهور توجهات سياسية متعددة تماشيا مع تعدد الآراء والمواقف،ومن ثم ظهرت إمكانية تمثيل كل الفئات في العملية الانتخابية وهذا هو جوهر الطرح المقدم من طرف الباحثين **"ليبست"و"روكان"** .

[1] غارو حسيبة،**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر من1997-2007**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة مولود معمري،تيزي وزو،2012،ص 19.

*الملاحظ من هذا الطرح أنه حتى وإن كان يقدم صورة فعلية لما حدث في الغرب ودور الظروف التاريخية في بلورة الانقسامات ثم الأحزاب، إلا أنه لم يقدم الصورة الدقيقة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.

**مطلب ثالث :الفرق بين الحزب والنظم الحزبية**

إن الحزب هو كل جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على تقديم المرشحين للانتخابات.[1]

رغم أن هناك أنواع متعددة من الأحزاب السياسية تختلف باختلاف طريقة التنظيم من الناحية الداخلية ،إلا أنه لجانب هذه التصنيفات توجد اختلافات بين نظم الأحزاب من حيث عدد الأحزاب داخل الدولة ،وحجم كل حزب بالنسبة للأحزاب الأخرى ، بالإضافة إلى طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض و إستراتيجية كل منها .هذه العلاقات التي تربط بين الأحزاب نجد أنها نسبية نتيجة لاختلاف هذه العلاقات بين دولة وأخرى وذلك راجع إلى نوع النظام الحزبي التي تتبعه هذه الأخيرة فإما نظام تعدد الأحزاب أو الحزب الواحد أو نظام الحزبين الكبيرين. المتفق عليه أنه لا يمكن فهم طريقة سير النظام السياسي للدولة من الناحية الواقعية إلا إذا عرفنا النظام الحزبي السائد.

إن الكثير من المفكرين صنفوا نظم الأحزاب إلى نظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب والحزبين الكبيرين والذي يعتبر من أفضل التصنيفات لنظم الأحزاب،زد على ذلك إضافتهم لبعض التفصيلات تجعل تصنيف الأحزاب أقرب إلى الواقع وأكثر عمقا من خلال معرفة مدى توفير التنافس الحر في السوق السياسية فإذا كان النظام يتيح التنافس فإنه يوصف بأنه نظام تنافسي وإن كان العكس فهو نظام غير تنافسي وعليه النظم الحزبية تنقسم إلى نظم حزبية تنافسية وغير تنافسية.[2]

[1] لونيس فارس ،**سياسة الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة – 2012-2013،ص37.

[2] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** ،جامعة القاهرة،(ب،ط)، 2008، ص ص219،220.

**أولا- النظم الحزبية التنافسية:**

يمكن التمييز بين 05أشكال:

**1- الثنائية الحزبية**

هي نسق مستقر ناتج عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين وحائزين على معظم المقاعد البرلمانية،ومتداولين على السلطة[1]، يوجد هذا النوع من النظام في البلدان الأنجلوساكسونية ، وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

**2- الثنائية القطبية:**

وهي نسق مستقر ناجم عن تواجد كتلتين ،كل كتلة تظم حزب أو أكثر ،هاتين الكتلتين متماسكتين ومتداولتين على السلطة . نجد هذه الأنظمة في فرنسا أين تتحالف أحزاب اليسار لتشكيل كتلة ضد اليمين كما توجد في الدول الأسكندنافية.

**3- الثنائية الحزبية والنصف:**

هي نسق مستقر ناتج عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين ومتداولين على السلطة، لكن بمساهمة حزب ثالث في كل مرة لتشكيل الأغلبية البرلمانية. مثل هذا النظام عرفته ألمانيا في تاريخ غير بعيد.[2]

**4- نظام الحزب المسيطر:**

يتمثل هذا النظام في حصر السلطة السياسية في يد حزب واحد، وهو نظام حزبي مسموح به بهدف امتصاص جميع النشاطات السياسية المختلفة وغيرها من النشاطات

[1] جبرائيل ألموند ،جي بنجهام ،باويل الاين:،**السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر :نظرة عالمية** ،( ترجمة :هشام عبد الله،سمير عصار)، لبنان :الأهلية للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،1988،ص137.

[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ، ص33.

الأخرى. الملاحظ أن نظام الحزب الواحد أو الوحيد يوجد في الديمقراطيات الشعبية وفي دول العالم الثالث، بالإضافة إلى الأنظمة الفاشية التي ترعرع فيها أساسا.[1]

**5- التعددية الحزبية المطلقة:**

هي نسق مستقر ناجم عن الأغلبية البرلمانية المشكلة من أحزاب عديدة متميزة عند الاقتضاء. توجد هذه الحالة في إيطاليا وهولندا.

**ثانيا:النظم الحزبية غير تنافسية**

يمكن التمييز بين شكلين تعددية حزبية مقيدة قانونا وتعددية حزبية محققة قانونا ومقيدة فعلا.

**1- التعددية الحزبية المقيدة قانونا :**

يضع فيها المشرع قانونا يمنع ظهور تعددية حزبية، وهذا يرجع لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي ويمكن الإشارة إليها فيما يلي:

1- بحكم إيديولوجية سياسية محافظة تعارض القوى التقدمية.

2- بحكم إيديولوجية دينية غير ديمقراطية لا تقبل التعددية.

3- بحكم الدور القيادي المخول للحزب قانونا حالة سوريا مثلا.

**ب-التعددية الحزبية المحققة قانونا والمقيدة فعلا:**

في هذه الحالة تحصل الأحزاب السياسية على اعتماد لممارسة نشاطها السياسي لكن في أرض الواقع شيء آخر وهي حالات:

1- هيمنة الحزب الحاكم بواسطة قنوات قد تكون هذه القنوات عبارة عن علاقات بأوساط معينة كالزبائنية أو الإعلام.

[1] محمد السويدي ،**علم الإجتماع السياسي –ميادينه وقضاياه-** ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،(ب،ط)،(ب،ت)،ص105.

2- هيمنة سلطة الرئاسة قانونا وفعلا لأنه في حالة تقدم الأغلبية المساندة للنظام نجد هذه الحالة في المغرب أين يتمتع الملك بصلاحيات واسعة.
3- هيمنة المؤسسة العسكرية ودورها في تنفيد التعددية.[1]

## مبحث ثاني: أنواع الأحزاب السياسية

إن تصنيف الأحزاب السياسية تواجهها إشكالية معايير التصنيف ،فليس من السهل إيجاد تصنيفات موحدة لتقسيم الأحزاب السياسية ،وهذا راجع إلى اختلافات في طبيعة الحزب وتنظيمه وأهدافه،أو يرجع ذلك إلى اختلاف الأنظمة السياسية المتنوعة لهذا اختلف الباحثون اختلافا كبيرا حول أنواع الأحزاب إذ قسموها وصنفوها تصنيفات عديدة بسبب اختلاف المعايير التي ينطلقون منها.

يلاحظ أن اغلب الباحثين في حقل العلوم السياسية يصنف الأحزاب بناءا على ثلاث معايير:

1- معيار مشاركة الأعضاء في حياة الحزب .
2- معيار التنظيم .
3- معيار القاعدة الاجتماعية للحزب.

### مطلب أول: معيار المشاركة

المقصود بها مدى مشاركة الأعضاء ومناضلي الحزب في نشاطه وهياكله الداخلية من حيث نوعية وطبيعة هذه المشاركة أي من حيث الفكرة والإيديولوجية المتبعة وليس من حيث القاعدة الاجتماعية .

إن هذا المعيار أدى إلى وجود التصنيفات التالية :

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص34.

**أولا :أحزاب الرأي و الأحزاب الإيديولوجية:**

هي تلك الأحزاب التي تعتمد مبادئ أو أفكار محددة تجعلها تتميز بخصوصية عن باقي الأحزاب الأخرى وتتمثل في:

**1- أحزاب الرأي:**

هو حزب ليس له مذهب سياسي أو إيديولوجي معين أو واضح وخاص به ،وإنما يتمثل مذهبه في مجرد جمع آراء أعضائه المختلفة وتنسيقها ومن ثم استخدامها في نضاله،من مميزاته أنه حزب مفتوح على مختلف الآراء والأشخاص من كافة الطبقات والتي نجد أن القسم المشترك بينها تقارب الأفكار.[1]

**2- الأحزاب الإيديولوجية :**

هي الأحزاب التي تتمسك بمبادئ أو إيديولوجيات وأفكار محددة ومميزة تميزها عن باقي التنظيمات الأخرى، أي أنها تتمتع بخصوصية لها وحدها لا تشاركها فيها أحزاب أخرى، ويعد التمسك بها وما ينتج عنها من برامج أهم شروط عضوية الحزب. ومن أمثلة أحزاب البرامج الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية. و لكن منذ منتصف القرن الماضي، بدأ كثير من الأحزاب الإيديولوجية يصدر برامج تعبر عن مواقف. فأصبح هناك أحزاب برامج أيديولوجية وأحزاب برامج سياسات عامة.وهذه الأخيرة هي الأحزاب السياسية البرجماتية.[2]

**ثانيا- الأحزاب الشمولية والأحزاب المتخصصة و الاحتكارية:**

هي تلك الأحزاب التي يختلف حيز نشاطها من حزب إلى آخر فمنها:

[1] عبد النور ناجي، **مرجع سابق** ،ص35.
[2] نور الدين حاروش،**الأحزاب السياسية** ،الجزائر :شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،،(ب،ط)،2009،ص127.

**1- الأحزاب الشمولية :**

إنها أحزاب تقوم على فلسفة معينة في الحياة ،يؤمن بها أعضاؤها حتى أنها تبلغ في أنفسهم مبلغ العقائد الدينية أو تكاد ،بالإضافة إلى أنهم يقدمون كافة برامجهم العملية في ضوئها كالأحزاب الشيوعية والفاشية والعلمانية، وقد يتحقق هذا المعنى بدرجات متفاوتة في الأحزاب الاشتراكية و الأحزاب الإسلامية والمسيحية.[1]

**2-الأحزاب المتخصصة:**

هي تلك الأحزاب التي لا يتجاوز نشاطها الجوانب السياسية، نجدها مفتوحة على عدة تيارات سياسية داخلها، بالإضافة إلى أنها قليلة التنظيم و الانضباط إلا أن أعضاؤها يتمتعون بحرية كبيرة داخلها.[2]

**3- الأحزاب الاحتكارية:**

هي الأحزاب التي لا تقبل التداول على السلطة مع الأحزاب الأخرى ،وتسعى إلى الوصول للسلطة.[3]

**ثالثا-أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص:**

هي تلك الأحزاب التي يقوم استمرارها إما بوجود برنامج أو على الشخص الزعيم المؤسس لها أو تجمع بين كلاهما، كما ينتهي نشاطها بزوال هذا البرنامج أو الشخص ومن بين هذه الأحزاب ما يلي:

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد ،طلبة علي ،**تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية المعاصرة (المشروعية،الحقوق،الواجبات)**،الإسكندرية:دار التعليم الجامعي ،(ب،ط)،2014،ص ص66،67.

[2] الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)، 1988،ص261.

[3] غارو حسيبة ،**مرجع سابق**،ص27.

**1-أحزاب البرامج:**

من أهم خصائص أحزاب البرامج هو تصميمها على تصوير الحياة السياسية من الناحية الإيديولوجية الجامدة كما أنها تتميز بتمسكها ببرامج محددة أو ثابتة، واختلاف إيديولوجيتها اختلافا واضحا عن باقي الأحزاب السياسية.

بالإضافة إلى ذلك أنها تصر دائما على أن من أهم شروط استمرار العضوية هو تمسك العضو بمبادئ الحزب، وعدم جواز انفصاله عن الحزب إلا في حالة تخلي القيادة عن مبادئ الحزب.[1]

**2- أحزاب الأشخاص :**

يقصد بأحزاب الأشخاص تلك التي تعتمد في قيامها وفي فاعليتها وفي استمرارها على شخص الزعيم المؤسس ،والذي غالبا ما يتمتع بقدرة على الإقناع والتأثير والتعبئة والحشد الأمر الذي يجعل العلاقة بين أعضاء الحزب أو أنصاره نوعا من الولاء لشخص الزعيم أو اقتناعا بقدراته ومهاراته ،رغم ذلك إلا أن القدرات الشخصية ليست هي دائما مصدر النفوذ الوحيد للزعيم إذ قد تضاف إليها تلك الاعتبارات التي تتعلق بالمكانة الاجتماعية المستمدة من الوضع الطبقي أو القبلي أو غير ذلك من مصادر القوة والنفوذ.

خلاصة القول نجد أن استمرار هذه الأحزاب وقدرتها على الحركة والنشاط والتأثير مرتبط ارتباط وثيق بحياة الزعيم وينهار كل هذا إما بوفاته أو باعتزاله للعمل السياسي لأي سبب من الأسباب.[2]

**3- الأحزاب الخاصة أو المختلطة:**

هي تلك الأحزاب التي تجمع بين خصائص وصفات أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص، وهي أحزاب أكثر انفتاحا وموضوعية.[3]

---

[1] فضلون أمال ،**مرجع سابق** ،ص73.
[2] حسن نافعة، **مبادئ علم السياسة**، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية،(ب،ط)،2015،ص375.
[3] الأمين شريط، **مرجع سابق**، ص262.

**4- أحزاب المصالح:**

هي أحزاب تمثل مصالح محددة لجماعة كبيرة منظمة من الأفراد الذين يصرون على تحقيق أهدافهم وخدمة مصالحهم من خلال المشاركة المباشرة في الحكومة.[1]

**مطلب ثاني: معيار التنظيم**

لقد تعددت أنواع الأحزاب التي تنتمي إلى هذا المعيار ومنها:

**أولا :أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير**

هي أحزاب تعتمد في تكوينها إما على نخبة من النبلاء أو قد توسع نطاق الانضمام لها لتشمل أفراد من الجماهير وهي تنقسم إلى :

**1- أحزاب الأطر :**

هي تلك الأحزاب التي تبحث عن النبلاء وذوي النفوذ في دعمها السياسي والانتخابي ،وتعتمد في تمويلها المالي على شبكة تبرعات كبار رجال الأعمال،ويرتبط ظهورها بتطور الديمقراطية التمثيلية داخل المجالس النيابية ،بالإضافة إلى أن الشكل الأولي لظهورها كان في شكل نوادي انتخابية وكتل برلمانية.[2]

**2- أحزاب الجماهير :**

ظهرت أحزاب الجماهير في الدول الغربية مع انتشار الاشتراكية ثم الشيوعية، وقد كان للأحزاب الاشتراكية فضل ابتكار هذا الشكل من أشكال الأحزاب مع بداية القرن العشرين ،بعد ذلك نقلت الأحزاب الشيوعية والفاشية عن الأحزاب الاشتراكية هذا الشكل

[1] ناجي عبد النور ،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،الجزائر: مديرية النشر لجماعة قالمة ،(ب،ط)،2006 ،ص37.

[2] عبد العالي عبد القادر، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولاي طاهر ،سعيدة، 2008،،ص ص61،62.

الجماهيري للحزب مع إدخال تعديلات غير جوهرية على النظام .بل أن بعض الأحزاب المحافظة والليبرالية والمسيحية حاولت تقليد هذا الشكل متخلية عن نظام حزب الأقلية. الأمر الذي دفع بتغيير هذه الأحزاب إلى أحزاب الجماهير هو أن هذا الأخير مركب من تشكيلين الأول غير مباشر والذي يقبل أعضاء من الأشخاص البارزين في النقابات أو الجمعيات أما التشكيل الثاني فهو مباشر مكون من جماهير انضمت إلى الحزب دون اشتراط انتمائه إلى النقابات أو الجمعيات.[1]

**ثانيا: أحزاب الأعيان و المناضلين والناخبين**

هي أحزاب تختلف عن بعضها البعض من حيث وجهات النظر وتتمثل في:

**1- أحزاب الأعيان :**

هي الأحزاب التي يتألف جوهرها من الشخصيات المرموقة في الحياة الاجتماعية سواء كان ذلك على صعيد التأثير والسمعة التي تتمتع بها ،أو على صعيد الثروة التي تسمح لها بتمويل المعركة الانتخابية لمرشحي الحزب ،ولهذا يمكن القول هنا أن هذه الأحزاب ليست أكثر من تعبير سياسي للطبقة المهيمنة ولاسيما الطبقة البرجوازية والأعيان في المجتمع.[2]

**2- أحزاب المناضلين**

تقوم هذه الأحزاب بتأطير الجماهير لأنها حاملة لأيديولوجية قوية وتتميز بانضباطية كبيرة والعضوية فيها لا ترتبط بالثورة ولا بالجاه وإنما بالاقتناع بأفكار وسياسات الحزب

[1] سعاد الشرقاوي،**الأحزاب السياسية (أهميتها،نشأتها،نشاطها )**،مجلس الشعب الأمانة العامة ،مركز البحوث البرلمانية ، العدد:64،2005،ص33.

[2] محمد السويدي،**علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)،(ب،ت)،ص104.

والرغبة في النضال لتحقيق أهدافه،وغالبا ما ينتمي أعضاء هذا الحزب إلى الطبقة الوسطى.[1]

**3- أحزاب الناخبين :**

ما يميز هذه الأحزاب أن شغلها الشاغل أن تحوز إعجاب الناخبين وتحصل على أصواتهم في الانتخابات. هذا ما يبين أن هذه الأحزاب تعلي الاعتبارات العملية على الاعتبارات الإيديولوجية، حيث تتمثل الاعتبارات العملية في الانتصار في الانتخابات والفوز بأكبر عدد من المقاعد والمناصب.[2]

إن هذا النوع موجود في دول كثيرة منها الولايات المتحدة ، وانجلترا، وألمانيا الفيدرالية (الحزب الاشتراكي الديمقراطي )،وفرنسا(اتحاد الديمقراطيين الجمهوريين).

**مطلب ثالث- معيار القاعدة الاجتماعية:**

هذا المعيار يقسم الأحزاب إلى نوعين:

**أولا :أحزاب التجمع والحزب الأفقي**

هي تلك الأحزاب التي تختلف في طريقة جمع أعضائها وتتمثل في:

**1- أحزاب التجمع:**

سميت أحزاب تجمع لأنها تجمع جميع الموطنين مهما كانت انتماءاتهم وطبقاتهم الاجتماعية وميولهم الإيديولوجي، لها مذهب سياسي مرن جدا يوفق بين جميع الأعضاء

[1] المهدي الشيباني دغمان،**الأحزاب السياسية التفاتة سوسيولوجية**،مجلة الجامعة "قسم العلوم الاجتماعية –كلية الآداب "جامعة الزيتونة ليبيا، العدد 16،المجلد1، 2014،ص22.

[2] سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** ،جامعة القاهرة ،(ب،ط)،2008،ص219.

و ينبذ الإيديولوجيات الصارمة ،بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب لا تهدف إلى تكوينات العقائدية أو الطلائعية بل إنها تكتفي بنشاطات سطحية مباشرة وواقعية.[1]

**2- الحزب الأفقي:**

هي أحزاب تجمع بين الطبقات تركز على تصنيف الأحزاب وفق أساس إيديولوجي أي أحزاب اليمين وأحزاب اليسار.[2]

**تصنيفات أخرى:**

إلى جانب التصنيفات المذكورة سابقا وجدت تصنيفات أخرى على أساس معايير مختلفة منها :

**أولا: معيار العقيدة**

من بين أنواع الأحزاب التي يضمها هذا المعيار ما يلي:

**1- الأحزاب المحافظة:**

ظهرت في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية يتميز اهتمامها بنوعية المنتمين وليس عددهم سواء لانتماءاتهم العائلية أو بثروتهم لسد نفقات الحملات الانتخابية كما أنها لا تتطلع للجماهير لما يتمتع به أعضاؤها من امتيازات خاصة وارتباطهم بالأفكار التقليدية،فضلا عن افتقارها لإيديولوجية واضحة وقيام ميزانيتها على المنح والهبات.[3]

[1] عبد المجيد نعنعي ،**أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة (1448-1458)**،بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،(ب،ط)،1983، ص255.
[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص30.
[3] سعيد بوشعير،**القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ،ج1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط، (ب،ت)،4،ص ص286،287.

**2- الأحزاب الليبرالية :**

هي تلك الأحزاب التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم أو البحث عن الجديد، وهي أيضا تنقسم إلى قسمين:

**أ- الأحزاب الثورية:**

هي الأحزاب التي تريد إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع و البنى التحتية والفوقية غبر الوسائل الثورية وتسمى أيضا التقدمية .

**ب- الأحزاب الإصلاحية :**

من مميزات هذه الأحزاب أنها لا تسعى إلى إحداث تغيير كبير وإنما تكتفي بخلق إصلاحات جزئية في المجتمع من خلال الإصلاح التدريجي والسامي.[1]

**3- الأحزاب الاشتراكية:**

ظهرت هذه الأحزاب أثناء الحكم البرجوازي ،تطورت واتسع نطاقها نتيجة مساوئ النظام الرأسمالي غير أنها انقسمت على نفسها فظهرت أنواع جديدة تستمد بعض مبادئها من الاشتراكية التي تنقسم بدورها إلى أحزاب جماهرية و طلائعية.[2]

**ثانيا: معيار العضوية**

هذا المعيار يضم ما يلي :

[1] عبد الله النفرش، **التجربة الحزبية في الأردن** ،عمان :منشورات لجنة تاريخ الأردن ،(ب،ط)،1991،ص ص15،16.
[2] سعيد بوشعير ،**مرجع سابق** ،ص123.

**1- الأحزاب المباشرة:**

هي تنظيم حزبي يقبل انضمام الأفراد إليها مباشرة كأعضاء، ميزتها أنها تقبل العضوية الفردية.[1]

**2- الأحزاب غير مباشرة:**

لاتعتمد هذه الأحزاب على انتساب الأعضاء مباشرة ،وإنما تضع مندوبي تنظيمات أو جمعيات مختلفة بشكل جماعي تكون غالبا وراء تشكلها.[2]

**ثالثا: معيار الجغرافي**

يحتوي هذا المعيار على الأحزاب التالية:

**1- الأحزاب القطرية:**

إن من مميزات هذه الأحزاب أن اهتماماتها وأهدافها وسلوكها يكون ضمن إطار الوطن الواحد التي تنتمي إليه، وليس لها امتدادات خارج الوطن، كالحزب الوطني الديمقراطي في مصر.

**2- الأحزاب الإقليمية:**

هي أحزاب لها أهداف إقليمية كالحزب القومي الاجتماعي السوري.

**3- الأحزاب الدولية:**

هي أحزاب لها أهداف أبعد من الوطن والإقليم، منها الأحزاب الاشتراكية الدولية التي تضم الأحزاب الاشتراكية المعتدلة أو الديمقراطية.[3]

[1] قحطان أحمد سليمان الحمداني ،**الأساس في العلوم السياسية** ،عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط1،2004،ص322.
[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص31.
[3] قحطان أحمد سليمان ،**مرجع سابق** ،ص ص318،320.

**رابعا: معيار الدين**

يضم تلك الأحزاب التي لها توجهات دينية وهي:

**1- الأحزاب الدينية:**

تشمل الأحزاب الدينية التي تحقق الوحدة الدينية للمؤمنين في كل مكان، كحركة الإخوان المسلمين والأحزاب المسيحية في أوربا.

**2- الأحزاب العلمانية :**

هي تلك الأحزاب التي تؤمن بفصل الدين عن الدولة ،والتي تسعى إلى الاهتمام بالقضايا الحياتية المعاصرة كالحرية والعدالة والمساواة دون التمييز بين الأفراد بسبب ألوانهم أو أصولهم أو عقائدهم، نجد أن معظم الأحزاب الأوربية هي أحزاب علمانية كالحزب الاشتراكي الفرنسي.[1]

**مبحث ثالث :أهداف الحزب السياسي وظائف و وسائله**

إن العديد من المفكرين اختلفوا في تصنيف الأحزاب السياسية،إلا أنهم وجدوا أنها تشترك في الأهداف رغم وجود اختلافات بسيطة في ذلك. أما الوظائف والوسائل فهي تختلف أيضا من دولة إلى أخرى وفقا للنظام السياسي الذي تأخذ به.

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص32.

**مطلب أول : أهداف الأحزاب السياسية**

لا تسعى مجموعة أفراد لتكوين حزب إلا لوجود أهداف تسعى لتحقيقها فمنها الرئيسية وهي الوصول لسدة الحكم وهي النقطة التي تشترك فيها جميع الأحزاب، ومنها الثانوية والتي يختلف تبنيها من حزب إلى آخر.

**أولا: الأهداف الرئيسية**

إن معظم الأحزاب في العالم تهدف إلى الوصول إلى السلطة في بلدانها من أجل تنفيذ أهدافها ومبادئها وبرامجها العامة ،وفقا للتنافس الديمقراطي وعبر صناديق الاقتراع فإذا لم تتمكن من ذلك،فسوف تحاول المشاركة في السلطة مع أحزاب أخرى ذات أهداف قريبة من أهدافها،أو أنها تمارس المعارضة للسلطة الحاكمة،والسعي للتأثير عليها لتحقيق تلك الأهداف، وقد تحاول بعض الأحزاب الوصول إلى السلطة بصورة غير شرعية وذلك عن طريق الانقلاب العسكري والثورة الشعبية أو الاحتلال الأجنبي.[1]

إن تطبيق أهداف الحزب وبرنامجه لا يتحقق بشكل كامل، إلا عند وجوده في السلطة أو المشاركة فيها ،أما في حالة المعارضة فإن جزء من أهدافه يمكن تحقيقه على الصعيد الجماهيري واكتساب قاعدة شعبية ،ولكن الأهداف الرئيسية والبرامج العامة تبقى نظرية بانتظار استلام السلطة أو المشاركة فيها.[2]

**ثانيا :الأهداف العامة :**

ترتبط الأهداف العامة بالأهداف التي ينظمها الدستور وهي بدورها تتشكل من أهداف وطنية أو دينية أو قومية أو إقليمية أو دولية وفقا لتشكل الحزب وتنظيمه وانتمائه السياسي وطبيعة أهدافه، إذا كانت مطلقة أو نسبية ،عامة أو خاصة ويمكن إجمالها فيما يلي :

[1] قحطان أحمد سليمان ،**مرجع سابق** ،ص303.
[2] **نفس المرجع** ،ص303.

1- حماية البلاد من العدوان الخارجي.

2- تحقيق السلام والوئام داخل البلاد.

3- خدمة الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم .وسبل العيش الكريم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحة وذلك عبر عدة برامج.

4- مراقبة الحكومة ومؤسساتها وبيان أوجه الخطأ لمعالجتها، وأوجه الصواب لتأييدها.

5- تقديم الخدمات لأعضاء الحزب، وأفراد الشعب كفتح الأبواب التعليمية ومكافحة الأمية، و تشكيل اللجان الصحية، بالإضافة إلى رعاية الفقراء.

6- نشر الوعي السياسي في صفوف الحزب والشعب عبر الندوات والمؤتمرات والمطبوعات الحزبية واللقاءات وإصدار البيانات ،ومذكرات الاحتجاج والتظاهرات الشعبية وجميع وسائل الإعلام التي تساهم في نشر فكر الحزب وأهدافه.[1]

7- ترشيح الأفضل من أعضاء الحزب للانتخابات المحلية والنيابية لتمثيله في المجالس المحلية والنيابية.

8- تمكين الشعب من التعبير عن إرادته ومعتقداته بصورة فعالة ومنظمة.

9- تحقيق الحرية والاستقلال إذا كانت البلاد محتلة، وصيانة السياسة الاستقلالية من التدخلات الأجنبية.

10- ممارسة نشاطات غير سياسية كالنشاطات الترفيهية و الرياضية والاجتماعية و الثقافية.[2]

**مطلب ثاني :وظائف الأحزاب السياسي**

لقد حدد " **جيوفاني سارتوري** "مجموعة من الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية وهي كالتالي :

[1] كمال المنوفي ،**السياسة العامة وأداء النظام السياسي** ،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية ،(ب،ط)،1988، ص513.
[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص36.

**1- التمثيل الانتخابي:**

يتم عن طريق النواب الذين ينتخبون من طرف المواطنين لتمثيلهم في مختلف مستويات النظام السياسي، فهؤلاء النواب ينقلون انشغالات الجماعة التي يمثلونها ويطرحونها على المناقشة العامة في المجالس النيابية أو إثارتها في الصحف ووسائل الإعلام.

**2- التكامل والاندماج:**

يكون عن طريق احتواء المطالب ومحاولة إيجاد الحلول لها، وبذلك تكون أمام إقامة للتكامل الاجتماعي السياسي والقومي.

**3- تجميع المصالح:**

تقوم الأحزاب السياسية بالدفاع عن مصالح الأفراد والجماعة الممثلة لها، وهذه المصالح تتمثل في مصالح مادية وأخرى غير مادية.

**4- احتواء الصراعات :**

تلعب الأحزاب السياسية دورا هاما في احتواء الصراعات المجتمعية ،باتخاذ جملة من الإجراءات القائمة على النوعية والدعاية أو عن طريق جملة من الإجراءات السياسية والبرامج والخطابات.

**5- التجنيد وتهيئة القادة والتنشئة السياسية:**

تعمل الأحزاب السياسية على تكوين ثقافة سياسية لدى المواطنين تمكنهم من فهم المسائل والاشتراك في مناقشتها والحكم على المسائل السياسية حكما صحيحا.[1]

هناك من يقسم وظائف الأحزاب السياسية إلى:

[1] لونيس فارس، **مرجع سابق**،ص ص29،30.

1- **التعبئة :** وهي حشد الدعم والتأييد لسياسات النظام السياسي من قبل المواطنين.

2- **دعم الشرعية:** أي مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية.

3- **التجنيد السياسي:** وهو عملية إسناد الأدوار الأساسية للأفراد الجدد.

4- **التنمية:** تتمثل في قيام الأحزاب بإنعاش الحياة السياسية في المجتمع.

5- **الاندماج القومي:** أي القضاء على المشاكل القومية والعرقية والدينية.[1]

إن المتعارف عليه في أدبيات النظم السياسية أن الأحزاب السياسية تقوم بهذه الوظائف ومنها تجميع المصالح والتعبير عنها في البيئة التي تنشأ فيها من جهة ،وفي البيئة الخارجية من جهة أخرى.

**مطلب ثالث:وسائل الأحزاب السياسية**

لا تستطيع الأحزاب السياسية تحقيق أهدافها دون استخدام بعض الوسائل التي تساعدها في ذلك، علما أن هذه الوسائل يختلف استعمالها من حزب إلى آخر.

**1- الوسائل السياسية:**

إن من بين الوسائل السياسية التي يستخدمها الحزب ما يلي:

1-1- المشاركة في تمثيل الحزب في المجالس النيابية خلال طرح أسماء المرشحين لشغل المقاعد، وتهيئتهم للمناصب الوزارية والإدارية، والمشاركة في الانتخابات المحلية ومجالس البلديات وبما يضمن الوجود الفعلي له في كل ذلك.

1-2- ترشيح من يراه الحزب للانتخابات الرئاسية.

[1] مراد محمود حيدر،**تكوين الجماعات والأحزاب السياسية "من منظور الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،ط1، 2012،ص ص109،111.

1-3- المشاركة في المداولات والمناقشات السياسية مع ممثلي السلطات.

1-4- التحالف مع الأحزاب السياسية أو تحقيق ائتلاف وطني مع بعضها البعض.

1-5- المناقشة الداخلية في الحزب للإنضاج الأفكار والآراء ،وتوثيق العلاقات مع أعضائه وكسب الأنصار له.

1-6- الاشتراك في الأعمال الإدارية والقضائية التي تتيح للحزب فرصة تحقيق مبادئه أو المشاركة في الحكم مع أحزاب أخرى.

1-7- اللجوء إلى أساليب الهجوم على الأحزاب الأخرى سواء كانت على حق أم كان على باطل،من أجل تماسك أعضائه،وتوحيد صفوف الحزب ،عبر اعتقادهم أن حزبهم هو الأفضل والأكثر تمثيلا لمصلحة الشعب.

1-8- إثارة شعور الأفراد والجماعات الحزبية لكسب التأييد الشعبي ومنعا للانشقاق في صفوف الحزب من خلال المؤتمرات و الندوات السياسية.

1-9- رفع شعارات حزبية تؤكد الحرس على المصلحة الوطنية العليا للبلاد، و العمل على التوفيق بين المصالح الخاصة للأعضاء و المصلحة الوطنية، و تأكيد احترام الدستور و القوانين لضمان تأييد الشعب له.

1-10- تنظيم التظاهرات السياسية و الاحتجاجات، وتقديم المذكرات تأكيدا لوجهة نظر الأحزاب.[1]

**2- وسائل الاتصال:**

تلجأ الأحزاب السياسية إلى الوسائل الإعلامية المختلفة من صحف وإذاعة مسموعة ومرئية، حيث تصدر الجرائد والمجلات والبيانات للإقناع ببرامجها وتحقيق مختلف أهدافها وهذه الوسائل ذات فعالية كبيرة إلى درجة أن كل حزب يسعى إلى أن تكون له عدة وسائل تحت تصرفه.[2]

[1] قحطان أحمد سليمان،**مرجع سابق** ،ص ص212-213.
[2] الأمين شريط، **مرجع سابق**، ص258.

**3- الوسائل المادية الأخرى:**

تقوم الأحزاب بتنظيم تظاهرات حزبية مختلفة، سواء كانت فكرية كالمحاضرات والمهرجانات وإنتاج الأفلام الوثائقية ونشر الكتب، وكذلك إنشاء مدارس خاصة تقدم دورات تكوينية للأعضاء وكذلك طبع ونشر شعارات الحزب في شكل معلقات وأوسمة وغير ذلك.[1]

**4- الوسائل الاجتماعية:**

لقد أصبحت الأحزاب السياسية تعنى بالقضايا الاجتماعية من خلال تقديم ندوات اجتماعية لمناقشة زيادة أواصر العلاقات بين أعضاء الحزب والمواطن كإشراك المرأة في العمل الحزبي ،رعاية الأمهات والأطفال وتشجيع التعاون وإيجاد حلول للقضايا الاجتماعية. بالإضافة إلى التأكيد على الوئام والسلام الاجتماعي وتنظيم زيارات بين أعضاء الحزب والجماهير.[2]

**5- الوسائل الاقتصادية:**

من بين الوسائل الاقتصادية التي يستخدمها الحزب مايلي :

5-1- الحصول على الأموال والمساعدات لتغطية نفقات الحزب من خلال تنظيم الاشتراك المالي لأعضائه أو تقديم التبرعات المادية في الحملات الانتخابية مما يؤدي إلى تقوية العلاقة بين الحزب وأعضائه.

5-2- استثمار أموال الحزب في مشاريع إنتاجية واجتماعية تؤدي إلى تشغيل العاطلين عن العمل ،والاستفادة من الأرباح لدعم الحزب ماليا .

5-3- تقديم المساعدات المادية لفقراء الحزب.[3]

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص44.
[2] قحطان أحمد سليمان الحمداني ،**مرجع سابق** ،ص314.
[3] غارو حسيبة ،**مرجع سابق**،ص45.

**6- الوسائل القهرية:**

إن معظم الدول ترفض وتمنع وسائل العنف ،كونها تتنافى مع الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة ،لكن بالعودة إلى التاريخ نجد أن كثيرا من الأحزاب وخاصة في ظل الحزب الواحد (مثل الأحزاب الفاشية والنازية والشيوعية ) لجأت إلى العنف المتمثل في الاعتقالات والإرهاب السياسي والتهديد والتخويف ،زد على ذلك اللجوء إلى المخابرات والبوليس السري وحتى العنف في شكله المستمر أي الضغط الاقتصادي والاجتماعي والحرمان من حقوق وامتيازات اجتماعية معينة.[1]

**7- الوسائل العسكرية:**

تمتلك بعض الأحزاب قوات خاصة تسمى المليشيات الشعبية التي يستخدمها الحزب لزيادة قوته ،أو ترهيب وتخويف خصومه .هذه القوات المسلحة قد تكون علنية تعمل بموافقة السلطة أو تكون خفية،الواقع أنها موجودة ويمارسها الحزب بشكل أو بآخر.[2]

**8- الوسائل الدينية:**

8-1- الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية تأكيدا لتوجيهات الحزب واحتراما لكل الأديان والطوائف والمذاهب دون تمييز.

8-2- التأكيد على قيم الإيمان و ممارسة الطقوس الدينية، التي قد تكون مجرد شعارات دينية لغرض الكسب.[3]

[1] الأمين الشريط ،**مرجع سابق** ،ص259.
[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص46.
[3] قحطان أحمد سليمان الحمداني ،**مرجع سابق**،ص316.

**خلاصات واستنتاجات :**

لقد ساهمت الثورات الشعبية التي شهدتها الدول الغربية في ظهور الديمقراطية التمثيلية،التي تنادي بحتمية وجود أحزاب سياسية تتكون من مجموعة أفراد،تجمعهم أفكار أو إيديولوجية واحدة،وهي تنقسم إلى عدة أنواع،أما هدفها الأسمى هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بوظائف أخرى،منها التجنيد والتمثيل الانتخابي وكذا تهيئة القادة واحتواء الصراعات،إلى جانب ذلك فهي تقوم بتجميع مطالب المواطنين وانشغالاتهم وتقديمها إلى الحكومة أو عرضها في شكل اقتراحات،قد تأخذ حيزا في أجندة السياسات العامة ولتحقيق هذا المسعى قد تتخذ عدة وسائل للوصول إلى هدفها سواء كانت الوسيلة سلمية أو عنيفة.

# فصل ثاني
# ماهية تقييم السياسة العامة

**تمهيد**

باعتبار أن السياسة العامة هي الحقل أو المجال الذي تعرض فيه الأحزاب السياسية برامجها أو نقول تقوم بنقل مطالب المواطنين واحتياجاتهم للأجندة السياسية ،إلا أن دورها لا يقتصر فقط على رسم السياسات العامة بل يشمل أيضا عملية التنفيذ والتقييم وكون أن هذه الدراسة عن السياسة العامة بصفة عامة وعملية التقييم بصفة خاصة سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تعريفها ونشأتها،إضافة إلى الأنواع والمراحل،مع ذكر لمفهوم اللغوي والاصطلاحي لتقييم وكذا خصائصه ومحدداته المعيارية بالإضافة إلى أنواعه ومراحله مع ذكر العوامل والأطراف المشاركة فيه.

**مبحث أول: الإطار النظري للسياسة العامة كمدخل لتقييم السياسة العامة**

تعتبر السياسة العامة أحد الموضوعات الهامة في الدراسات الادارية والسياسية كونها تعد من أخصب المواضيع وأعقدها،الأمر الذي زاد من أهتمام الباحثين بها حيث قاموا بتعريفها، ووضع أنواعها ومراحل صنعها،بالإضافة إلى تحديد مكوناتها وخصائصها .

**مطلب أول :مفهوم السياسة العامة خصائصها ومكوناتها**

إن دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام ،أو هي التوزيع والتخصيص السلطوي على حد تعبير **"دافيد إستون "**. وهي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته بتعبير أدق **"لرفاعة الطهطاوي"**من دراسة لقضاء مصالح العباد وإدارة شؤونهم ،أي باختصار دراسة للأداء الحكومي بمضمونه الإداري

والسياسي".[1] أو هي ذلك التفاعل الذي يتضمن القرارات و الأفعال والنشاطات التي تقوم بها الحكومة في ما يتعلق بالقضايا العامة و أمور المجتمع[2] ، كما نستطيع القول بان السياسة العامة :"هي وسيلة لتحقيق أهداف النظام وغاياته وهي تعكس توازنات القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة في النظام السياسي،ومن هنا كان ارتباطها بالقيم و الايديولجية والأهداف السياسية التي تتبناها النخبة الحاكمة ،وكذا القيم والهداف البديلة التي تتبناها الأحزاب السياسية وقوى المعارضة ".[3] من خلال ما تم طرحه نجد أن مفهوم السياسة العامة يختلف من مفكر إلى آخر حسب المنظور الذي يتبناه سواء من منظور القوة أو المؤسسي (الحكومي ) أو أداء النظام.

**أولا :مفهوم السياسة العامة من منظور القوة**

انطلاقا من مفهوم القوة عرف **"هارولد لاسويل "** السياسة العامة بأنها :"من يحوز على ماذا ؟متى ؟وكيف؟من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية،بفعل ممارسة القوة أو النفوذ،والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة".[4]

كما توسع في بسط ذلك المنطلق كل من **"مارك ليندنبيرك "** و**"بنيامين كروسي "** حين عرفا السياسية العامة منظور برغماتي عملي يخضع لعمليات الأخذ والجذب والمساومة من أنها:"عملية نظامية تحظى بمميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يجوز على ماذا؟ومتى ؟وكيف؟كما عن ما يريد ؟ومن يملكه؟وكيف يمكن أن أحصل عليه؟.[5]

---

[1] أحمد طيلب ،**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر –دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006-2007،ص2.

[2] عبد الفتاح ياغي ، **الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية**،عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،ط1،2012،ص339.

[3] منى جلال عواد،مفردات السياسة العامة –منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية ،**مجلة العلوم السياسية** ،العددان 38-39،ص391.

[4] فهمي خليفة الفهداوي ،**سياسة عامة من منظور كلي في البنية والتحليل** ،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط1،2001،ص32.

[5] أحمد طيلب ،**مرجع سابق**،ص6.

هذا المنظور لقي الكثير من الانتقادات من طرف المفكرين والذي جاء من منطلق كون أن القوة لوحدها غير قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة ،هذا النقد أدى إلى بروز تيار يعرف السياسة العامة من منطلق أداء النظام.

**ثانيا :مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام**

لقد وصف العديد من المفكرين أن النظام هو مجموعة من الأجزاء التي تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية،هذا الوصف انطلق منه **"دافيد استون "** في تعريف السياسة العامة على أنها:**"**توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية**"**.

كما يرى **"جابريال ألموند "**بأن السياسة العامة تمثل :**"**محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب +دعم المخرجات (قرارات وسياسات ....)للتعبير عن أداء النظام السياسي وقدرته الاستخراجية والتنظيمية ،التوزيعية ،الرمزية .....،كما يراها أيضا من زاوية إجرائية بأنها:**"**تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها أو إقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق وإنجاز هذه الأهداف **"**.[1]

لقد قدم هذا المنظور نظرة واسعة وكلية لحركة البيئة وتفاعل نظمها بالشكل الذي يساهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة ترتكز على قضايا وشؤون المصلحة العامة كاستجابة للنظام السياسي ،هذا الأمر الذي ألزمنا إلى الإشارة إلى الجانب الإيكولوجي ودوره في بناء السياسات العامة و الذي يرى أصحابه أن نجاح أي تنظيم في أداء مهامه بنجاح في المجتمع ،لا يعني نجاحه بنفس القدر في بيئة مغايرة لبيئة المجتمع الذي ينتمي إليه التنظيم .

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق**،ص ص51 ،52.

**ثالثا :مفهوم السياسة العامة من منظور الحكومة**

إن الحكومة سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل الحفاظ على النظام وتنظيم الشؤون الداخلية والخارجية وهي عبارة عن بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنظيمها، بالإضافة إلى أنها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسة العامة.[1] من هذا المنطلق قام **"توماس داي"** بتعريف السياسة العامة باعتبارها نشاط حكومي هادف من خلال عدة جوانب أهمها :

1- هي اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.

2- هي توضيح عملية لضبط الصراع بين سلوكيات أعضاء المجتمع وبيروقراطيات التنظيم بشأن بعض الخدمات.[2]

ومن مدخل آخر تشير إلى الأهداف التي تقرر الحكومة تنفيذها في مختلف مجالات الأنشطة التي تتدخل فيها الدولة.أي كل ما من شأنه يحضى بتدخل الدولة سواء كان فيا يتعلق بخير للأمة أو تدخلها في القهر.[3]

وتعرف أيضا على أنها :"مجموعة من القرارات والقوانين والخطط والبرامج التي تتخذها الدولة لحل مشكلة أو لمنع حدوثها وتكون تهم قطاع عريض من الناس ".[4]

**ثانيا :خصائص السياسة العامة**

إن فهمنا لمفهوم السياسة العامة يزداد تكاملا بتعرفنا على السمات والخصائص التي تميزها وتحدد معالمها الأساسية وهي:

1- أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين.

---

[1] أحمد طيلب ،**مرجع سابق**،ص9.

[2] بونوة نادية ،**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر**-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010، ص47.

[3] أحمد طيلب ،**مرجع سابق** ،ص11.

[4] عبد الله عاشوري ،**فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة لخضر ،2013-2014،ص25.

2- أن السياسة العامة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، ويمكن أن تأمر بالتصرف باتجاه معين ،كما قد تنهي عن التصرفات غير مرغوب فيها أو قد يعد سكوتها بمثابة توجه وهي في كل الأحوال تؤثر بمواقفها على السكان أو المعنيين بهذه الأمور.[1]

3- السياسة العامة ذات سلطة شرعية ، فبمجرد إقرارها كسياسة عامة لابد من إصدار تشريع قانون أو مرسوم بشأنها .

4- السياسة العامة تمتاز بالشمول وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة ،قد تكون معلنة أو غير مأطرة بقانون أو بنظام وهي عملية ديناميكية مستمرة دائمة التطور والتغيير .

5- هي توازن بين فئات لأنها خلاصة ومحصلة تفاعلات مختلفة منها البيئة السياسية وأحزاب ،جماعات المصالح ،نقابات.....

6- السياسة العامة تحتوي على أسلوب معين من الإجراءات الحكومية التي ينفذها أشخاص رسميون.[2]

7- السياسة العامة هي تمرين سلطوي وعقلاني يقصد منه التنبؤ بالمستقبل، أي أنها عملية مستقبلية تهتم بكل التغيرات والاحتمالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية وكذا التغيرات التي تحدث على مستوى القيم والأخلاق.

8- السياسة العامة لابد أن تكون لها مقاصد وأهداف تسعى إلى تحقيقها وبلوغها، لأن هذه السياسات بمثابة بلورة للإرادة المجتمعية حيال القضايا والمشاكل العامة ،الأمر الذي يجعل من هذه السياسات عبارة عن بوتقة تتفاعل وتنصهر وتتمازج فيها توجهات الفواعل السياسية المتعددة حتى وإن كانت درجة تأثيرها متباينة.[3]

9- حينما تكون السياسة العامة ثابتة ودائمة ومستقرة فإن ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة فقد تتغير الظروف والأحوال وستجد منها ما يبرر وقفها أو تعديلها، لكن ذلك يستلزم

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ،عمان :دار المجدلاوي ،ط1،2004،ص31.

[2] علاوة الجندي ،**دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2013، ص ص 23،24.

[3] ضميري عزيزة، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،ص13.

صدور سياسة عامة بديلة من الجعة التي أصدرتها أو من جهة أعلى منها – إن وجدت وخولت بذلك – خاصة في الظروف الطارئة أو الاستثنائية.

10- السياسة العامة تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفاعليتها ،وإن كان لبعضها سقف زمني بوقف مفعولها ويكون معلوما في قرار صدورها.[1]

**ثالثا :مكونات السياسة العامة**

من خلال التعريف نجد أن السياسة العامة تشكل أكبر تحدي تفرضه البيئة السياسية والاجتماعية على المسؤولين وصناع القرار وتضعهم في مواقف محرجة أمام ما ينبغي مواجهته ومعالجته عبر وضع سياسة عامة حكيمة وعميقة وبأكبر دقة وفعالية والتي في أغلبها تتكون مما يلي .

**1- المطالب والاحتياجات:**

هي عبارة عن الحاجات و التفضيلات المختلفة لأفراد المجتمع ، والتي تدخل إلى النظام السياسي كمطالب تمثل ما يريده أو يسعى له الأفراد والجماعات لغرض إشباع مصالحهم العامة ،المفترض على السلطة الاستجابة له بصورة أو بأخرى .[2]

**2- قرارات سياسية:**

هي تلك التوجيهات والمحتويات لإجراء السياسة العامة التي تتخذها الجماعات الرسمية ، أو ما يصدره المخولون قانونا ورسميا تعبيرا عن إرادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة كرد فعل إيجابي أو سلبي لها ،بحيث تشمل القرارات والأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين،أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ والتطبيق المباشر

[1] حسيني محمد العيد ،**السياسة العامة الصحية في الجزائر-دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث(1990-2012)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،2012-2013،ص ص24،25.

[2] أوشن سمية ،**نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار**،مطبوعة ألقيت محاضرة ،مستوى السنة الثانية،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة -3- ،2012-2013،ص6.

أو وضع اللوائح الإدارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الإدارة والمنظمات بالإضافة إلى تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حين تطبيق القوانين.[1]

**3- الخطب والتصريحات الرسمية "إعلان محتويات ":**

هي عبارة عن تعبيرات رسمية أو عبارات موحية بسياسة عامة، تشمل الأوامر الشفهية والتفسيرات القانونية والضوابط المحددة لسلوك وآراء الحكام والقضاة وحتى خطب المسؤولين وشعاراتهم التي تعبر عن المقاصد العامة والأغراض المطلوب تحقيقها والأعمال الموجهة نحوها.[2]

**4- مخرجات السياسة :**

هي تلك المؤشرات الملموسة الناجمة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية والتي لا تشمل الوعود والنوايا.قد تكون المخرجات المحققة عن السياسة بعيدة أو مختلفة كما يتوقع تحققه أو ما تنص عليه السياسة نفسها.[3]

**5- آثار السياسة العامة :**

هي النتائج التي يتلقاها المجتمع من تطبيق السياسات العامة سواء كانت مقصودة أو العكس والتي تنجم عن الفعل أو الامتناع عن الفعل، أو نقول أنها صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد سواء بالرضا والقبول أو الرفض والتنديد. الواقع أن لكل سياسة آثار معينة فإذا كانت ناجحة فإنها بذلك تحقق المصلحة العامة التي ينتج عنها

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق**،ص59.
[2] جيمس أندرسون ،**صنع السياسة العامة** (عامر الكبيسي )، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،(ب،ط) ،1998،ص18.
[3] قرقاح ابتسام ،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2010-2011، ص20.

رضا الشعب، أما إن كانت ذات آثار سلبية فلابد من وضع سياسة أخرى وإعادة العملية من جديد.[1]

**مطلب ثاني :نشأة وتطور السياسة العامة**

إن السياسة العامة موضوع مستحدث في حقل العلوم السياسية والإدارية والاجتماعية ،إلا أننا نجد له إرهاصات في التراث الحضاري والإنساني القديم ،لأنه منذ أن زادت اهتمامات الإنسان بالظواهر المختلفة المحيطة به عرف أشكالا من التنظيم الذي يخص شؤون أفراده وكل ما يرتبط بمشاكلهم ،فمن خلال ما تقدم يمكن أن نقسم مراحل هذا التطور إلى مرحلتين.

**أولا :المرحلة التقليدية**

لقد عرف الفراعنة أسمى أشكال التطور الإداري والتنظيم الحكومي بصورة منسقة ذات درجة عالية من الكفاءة في النظر بالشؤون العامة من خلال الأراضي – المظالم....،كما بلغت الحضارة الصينية تقدما كبيرا في التنظيم السياسي فهم أول من اشترط المؤهلات العلمية للتعيين في الوظائف الحكومية .زد على ذلك أن الإغريق عرفوا أشكالا مختلفة للسياسات واهتم علماءهم بذلك حيث يقول" **أفلاطون**":"إن وظيفة الدولة في هذا المجتمع هي إيجاد أوفق الطرق لإشباع الحاجات وتنظيم الخدمات ....".[2]

من خلال مما سبق نجد أن السياسة العامة هي عبارة عن ذلك التفكير على مواجهة المشاكل الاجتماعية وتحقيق المصلحة العامة، هذه السياسة تعبر عن نتيجة أو مخرج أي نظام سياسي لخدمة الصالح العام، ولعل الطابع القانوني الذي اتسمت به الحضارة

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص60.
[2] علاوة الجندي ،**مرجع سابق**، ص18.

الرومانية وكيفية صياغة الحكم بها هو نموذج عن الممارسة الواقعية للسياسة العامة آنذاك، وذلك لحماية المواطنين وممتلكاتهم وتنظيم الرعاية لهم.[1]

**ثانيا: المرحلة الحديثة**

لقد زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية ،وتم التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها والنظر في أهدافها ومضامينها وحتى أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي ،وذلك نتيجة تعاظم دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي ،الأمر الذي قاد المفكرين على تسميته بعصر تدخل الدولة .

في الخمسينات ظهر هذا المصطلح بمعناه الاصطلاحي على يد عالم السياسة **"هارولد لازويل"**والذي قال عن السياسة العامة أنها كل ما يفعله النظام السياسي للإجابة عن السؤال الذي طرحه :من يحصل على ماذا ؟ومتى ؟وكيف ؟[2] كما يضيف إلى أن هناك اتجاها واضحا في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة ،وأن لهذا الاتجاه وجهان ففي الأول يجد أن هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات ،ويركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها ،أما الوجه الثاني فيهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات بعدها تطورت دراسات السياسة العامة خلال الستينات شملت مختلف العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى مجالات علمية أخرى ،خاصة بعد ظهور المشاكل السياسية ووجود تعارض بين العهود السياسية والمطالب الجديدة

أما في السبعينات ظهرت الحاجة إلى تحليل المشاكل للبحث عن سياسة فاعلة بأسلوب علمي تقني[3] ولكن مع مطلع العصر الحديث وشيوع أفكار المدرسة السلوكية تم

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص36.
[2] نوي سميرة ،**تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة المستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة خيضر،بسكرة ،2012-2013، ص9.
[3] **نفس المرجع** ،ص11.

إدخال مصطلحات جديدة في تناول الظواهر السياسية والاجتماعية مثل:(النسق-السلوك-النظم -القرار.....)،كما تطورت أدوات البحث العلمي في الدراسات السياسية كالاعتماد على الجوانب الكمية، وتفعيل الاستبيان والإحصاء ،واتسعت قضايا السياسة العامة كالتربية ،الكوارث ،البيئة ،بالإضافة إلى تزايد عامل الفواعل المتدخلة في تحقيقها مما أدى إلى ظهور مفهوم الشبكة السياسية في ظل تحول مفهوم السيادة في عصر العولمة وتعاظم دور شبكات الاتصال والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير حكومية .[1]

## مطلب ثالث :أنواع السياسة العامة ومراحلها

تعتبر السياسة العامة برنامج هدفه التعامل مع مشكلة أو قضية ما ،والتفكير في حلها يستدعي وجود خطة توضع حيز التنفيذ،وكي تحقق هذه الأخيرة هدفها لابد من مرورها بمجموعة من المراحل،مع العلم أن السياسات تتنوع وتختلف من سياسة لأخرى إلا أنها تمر بالمراحل نفسها.

### أولا :أنواع السياسة العامة

إن الطبيعة الديناميكية للسياسة العامة إلى جانب تعدد اهتماماتها ومجموع الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والنتائج المترتبة عنها كل ذلك أدى إلى تنوع وتعدد أصنافها ،والتي سنقوم بطرحها فيما يلي :

### 1- التصنيف الثنائي

يعود هذا التصنيف" **لجيمس أندرسون** " ،الذي قام بتحديد أنواع السياسة العامة إلى جوهرية وإجرائية .

[1] علاوة الجندي ،**مرجع سابق** ،ص19.

**1-1- الجوهرية:** هي تلك السياسة التي توضح ما ستقوم به الحكومة كبناء الطرق السريعة أو دفع منافع الرفاهية.

**1-2- الإجرائية:** هي التي توضح من سيقوم بالعمل أو كيفية أدائه.

قد تكون للسياسات الإجرائية تأثيرات جوهرية فمن خلال إجابتها على كيف يتم تبني الأفعال ؟ومن يتخذها ؟قد تسهل توضيح ما ينبغي فعله.[1]

**2- التصنيف الرباعي**

يعود هذا التصنيف **" لجبريال ألموند"** والذي يقوم بتصنيف السياسة العامة حسب ما تقوم به الحكومة من أفعال ،وما يترتب عن ذلك من أثار ،حيث توصل إلى تحديد أربعة أصناف وهي :

**2-1- السياسة العامة الاستخراجية:**

تتجسد السياسة الاستخراجية في قيام الحكومة باستخراج الموارد المادية والبشرية كالنقود ،الأشخاص ،السلع ،الخدمات،وذلك من خلال حسن توظيفها واستغلالها لبيئتها الداخلية والخارجية .

نجد أن كل الدول بغض النظر عن نظامها أو درجة تقيدها تتبنى هذه السياسيات مثل :تلك الداعية إلى استخلاص الخدمة العسكرية أو العمل الإلزامي المفروض على السجناء. كما تعتبر الضرائب من أهم الأشكال الاستخراجية للموارد بحيث نجد نوعين من الضرائب المباشرة وغير مباشرة ،أما الأولى تتمثل في الضرائب على دخل الفرد والأصول الرأسمالية والتركات والعقارات ....، أما الثانية فهي تلك الضرائب التي تأخذ على السلع والخدمات، كالرسوم الجمركية ورسوم المنتجات الصناعية ،والضرائب على المبيعات والمشتريات.[2]

[1] جيمس أندرسون ،**مرجع سابق**،ص ص161،162.
[2] فهمي خليفة الفهداوي ،**مرجع سابق** ،ص ص73،74.

### 2-2- السياسة العامة التوزيعية:

هي تلك السياسة التي تتناول توزيع الخدمات أو المنافع لفئات وشرائح من المجتمع أو الأفراد والجماعات والتعاونيات والتي يقضي بعضها بتوزيع لعدد محدود جدا من المنتفعين كتلك القروض المقدمة لتجارة السفن أو بنائها.أما البعض الآخر فيتضمن توزيع المنافع لأعداد كبيرة كتلك الخاصة ببرامج العون ودعم الأسعار.

الملاحظ أن برامج التوزيع تتضمن عادة استخدام الأموال العامة لمساعدة جماعات معينة ،فالذين يبحثون عن المنافع لا يتنافسون مباشرة فيما بينهم ،كما أن منافعهم لا تعتبر كلفة تدفعها جماعة بعينها لكون المبالغ المعتمدة تدفع من خزينة الدولة ،وهكذا تبدو سياسات التوزيع وكأنها تخلق فئات رابحة ومستفيدة دون أن يكون ذلك على حساب فئات أخرى.[1]

### 2-3- السياسة العامة التنظيمية:

هي تلك السياسات التي تتضمن الإجراءات والتدابير والتعليمات المتخذة من طرف النظام السياسي بهدف رقابة الأنشطة وضبط سلوك الأفراد والجماعات المختلفة المتواجدة داخل المجتمع للالتزام وتطبيق القانون بما يضمن عمل الأعضاء أو عدم عملهم مع فرض العقوبات اللازمة عند حصول الانتهاكات والتجاوزات.[2]

### 2-4- السياسة العامة الرمزية:

عندما يتم اتخاذ هذه السياسات، فإن السلطات الحكومية تعمل على تغطيتها إعلاميا حتى تتمكن من إعطائها بعدا قيمي وأخلاقيا يليق بالحدث المشار إليه حتى يشكل اهتماما في عقول أبناء المجتمع ،والهدف الأساسي من وراء مثل هذه السياسات خلق الالتزام العاطفي نحو الولاء للوطن عن طريق تصعيد الحس الوطني والاعتزاز بالهوية

[1] جيمس أندرسون ،**مرجع سابق** ،ص ص162،163.
[2] فهمي خليفة الفهداوي ،**مرجع سابق** ،ص74.

المجتمعية والدولة القائمة ومن أمثلة هذا النوع كالعناية بالتراث من خلال الاهتمام بالآثار وإنشاء المتاحف .....[1]

**3- التصنيف الخماسي**

يقوم هذا التصنيف على استيعاب الحركة التجاذبية، وحالات الصراع والمنافسة ،وكذا تأثيرا ممارسة القوة والضغط والحرص على الحصول على الامتيازات بين مختلف الجماعات المصلحية إذ يمكن تحديد خمسة أصناف من السياسات في هذا الإطار وهي :

**3-1- السياسة العامة تمثل الأغلبية :**

تكون السياسة العامة ممثلة لغالبية أفراد المجتمع عندما تحظى اتجاهاتهم اهتمام صناع السياسة العامة، بحيث تكون هذه السياسة ونتائجها خادمة لمصالحهم ، الأمر الذي يجعل منها أكثر حضورا وفاعلية كسياسات الأمن الاجتماعي ،الرعاية الصحية ،سياسة العمل.

**3-2- السياسة العامة تمثل جماعة المصلحة :**

هذا النوع من السياسات قائم على الفرضية القائلة بأنه عندما تكون تكاليف السياسة المعنية مرتكزة على مجموعة صغيرة محددة، وأن فوائد هذه السياسة ستتركز وتعود لصالح مجموعة أخرى مختلفة، فإن سياسة مجموعة المصلحة هي التي تسيطر على عملية صنع السياسة العامة.

**3-3- السياسة العامة تمثل العميل أو التابع:**

يتم وضع هذه السياسات عندما تكون غالبية الأشخاص المتحملين تكلفتها ليس لهم دافع التنظيم بغية فوائد ناجمة عن تطبيقها الأمر الذي يؤدي انحصارها في فرد أو

[1] ضميري عزيزة ،**مرجع سابق**،ص ص17،18.

مجموعة معينة ،بحيث تظهر مثل هذه السياسات عندما تحوز بعض الحرف على تراخيص قانونية لتحكم ذاتها وأعمالها من قبلها ،وهذا ما دفع بالبعض لتسميتها بسياسات التنظيم الذاتي.[1]

**3-4- السياسة العامة تمثل صاحب الاهتمام العام:**

إن هذا النوع من السياسات يبرز عندما تسعى غالبية أعضاء البرلمان إلى وضع سياسة عامة مثلى لمواجهة تهديد ما ،سواء كان حقيقيا أو افتراضيا بهدف الحد منه وذلك بفرض غرامات فعلية على الجهات التي تشكل مصدر تهديد مثال:السياسة التي تفرض غرامات صارمة على المتسببين في التلوث سواء الهواء أو الماء.

**3-5- السياسة العامة تمثل الأحزاب السياسية :**

يظهر هذا النوع عندما يبرز دور الأحزاب السياسية، وبالأخص عند مناقشة الهيئة التشريعية لسياسة ما بهدف تبنيها، مثال: دور الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية للحد من دور الحزب الجمهوري في قضايا مرتبطة بالرفاهية الاجتماعية، والسياسة العامة الاقتصادية، والشؤون الخارجية.[2]

**ثانيا :مراحل صنع السياسة العامة**

تعتمد عملية صنع سياسة عامة مرورها بمجموعة من المراحل تتمثل فيما يلي:

**1- تحديد المشكلة:**

هي ظاهرة ترتبط بقضية أو موقف محدد لها آثار مباشرة أو غير مباشرة ،تدفع صانع السياسة العامة إلى دراستها من كافة الجوانب بشكل سريع حتى لا يتفاقم الوضع

[1] خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق**،ص ص، 77،78.
[2] ضميري عزيزة ،**مرجع سابق** ،ص18.

نحو الأسوأ باعتبار أنها تمثل مجموعة المطالب والقيم والحاجات الغرض منها تحقيق الصالح العام.[1]

**2- الأجندة السياسية أو جدول الأعمال :**

رغم أن الحكومات تواجه العديد من القضايا المجتمعية إلا أنها لا تستطيع حل جميع المشاكل مها كانت إمكاناتها المادية والبشرية لذلك تقوم بإدراج أهم القضايا في جدول يسمى بجدول الأعمال والذي يتطلب مناقشة فعلية يترتب عنها اتخاذ قرار رسمي مناسب لتلك المطالب ،وعليه يميز **"كوب "**و**"ألدر"** بين نوعين من جداول الأعمال الأول نظامي ويضم المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث وفقا لصلاحياتها واختصاصاتها. والثاني حكومي يمثل جدول للنقاش يكتفي عادة بالمستوى الحكومي لمعالجتها. تجدر الإشارة إلى أن جدول الأعمال يتميز بغياب التفاصيل فيه وعدم وضوح وموضوعاته محل جدال دائم .

أحيانا قد تندرج مشكلة في الأجندة إلا أنها لا تنتقل إلى مراحل أخرى متقدمة وهناك العديد من القضايا تدخل الأجندة وتبقى عالقة أو تزول بسبب ظهور مشاكل أكثر أهمية وإلحاحا.[2]

**3- صياغة وبلورة السياسة العامة:**

يتم بلورة الأفكار والسياسات الممكنة للتعامل مع المشاكل ذات الأولوية، وتتميز هذه المرحلة بصياغة السياسة العمة في برنامج عمل يهدف إلى تقديم حلول عملية للمشكلة بأسلوب عقلاني وتراكمي وذلك بالاستناد على مجموعة من الآليات من بينها (المساومة – المنافسة – الصراع – الأمر والفرض – الإقناع – التعاون).[3]

---

[1] نوي سميرة ،**مرجع سابق** ،ص 12.

[2] قرقاح ابتسام ،**مرجع سابق** ،ص34.

[3] سمير بن عياش، **السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي –دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر –3- ،2010-2011،ص9.

**4- تبني وإقرار السياسة العامة :**

تصل الحكومة لأهدافها بواسطة قوانين وإصدار تشريعات ضمن اتخاذ القرار بالمفاضلة بين البدائل المطروحة للسياسة العامة ،فتقديم المشاريع أول مرحلة لاتخاذ القرار لتوجه للسلطة التشريعية ثم تسلمها إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة ومجلس النواب حسب اختصاص كل دولة ثم تطرح للجنة القانونية وتقدم للتصويت عليها فإن تم قبوله يرفع لرئيس الدولة للمصادقة عليه لينشر في الجريدة الرسمية ليصبح بعدها ساري المفعول أما في حالة رفضه يرفع للمجلس للمراجعة وإذا تم الموافقة عليه يصبح ساري المفعول.[1]

**5- مرحلة تنفيذ السياسة العامة :**

بعد اعتماد السياسة يتم تنفيذها الفعلي أو للبديل الذي تم اختياره ،حيث تكتسي السياسة العامة طابع الرضى لجميع الأطراف المعنية لها وإن كان ذلك على حساب الأقلية التي لم تساند هذا النوع من السياسة .

إن تنفيذ السياسة هو تحويلها إلى نتائج عملية ملموسة،كما يشير أيضا إلى مجموعة النشاطات والإجراءات والتدابير التنفيذية التي يتم فيها استخدام وسائل وإمكانيات مادية وبشريه وغيرها لتحقيق أهداف السياسة العامة .أو نستطيع القول أنها مرحلة توزيع الأنشطة وتقاسم الصلاحيات كل حسب دائرة تخصصه.[2]

**6- مرحلة تقويم وتقييم السياسة العامة :**

تتضمن هذه المرحلة نشاطات متسلسلة تهتم بتقدير وتثمين وتحديد أهمية المضمون الذي تنطوي عليه السياسة العامة ،فالتقييم هو عملية أساسية للذين يصممون وينفذون السياسة العامة بحيث تهدف هذه الأخيرة إلى تشخيص وقياس آثار ونتائج السياسة

[1] نوي سميرة،**مرجع سابق** ،ص13.
[2] غارو حسيبة ،**مرجع سابق** ،ص73.

للتوصل إلى معرفة المنجز من النتائج سواء كان ذلك قياسا بالسلع أو الخدمات التي تقدمها البرامج ،أو النتائج المرحلية للسياسة العامة في مجال معين ،إلى جانب ذلك يجب أن يتم التقويم ضمن جميع عمليات السياسة العامة لأجل توفير المعلومات وحساب الحسابات المنطقية والعلمية حول المقترحات والآراء المطروحة.[1]

## مبحث ثاني : الأطر النظرية و الابستمولوجية لتقييم السياسة العامة

إن وظيفة التقييم تعتبر من أهم مراحل صنع السياسة العامة لأنها تسمح بتشخيص وقياس أثر ونتائج هذه الأخيرة، مما يساعد منفذيها على معرفة المنجز منها سواء كان قياسا بسلع أو خدمات كما يساهم في الوقوف على حقيقة السياسة وكشف عيوبها وتباين مواطن الخلل لإعادة النظر فيها.

### مطلب أول: مفهوم اللغوي والاصطلاحي لتقييم السياسة العامة خصائصه ومحدداته المعيارية

للتعرف أكثر على أهم عملية في صنع السياسة العامة ألا وهي التقييم لابد من التطرق إلى معناها اللغوي والاصطلاحي، وكذا خصائصها ومحدداتها.

**أولا: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لتقييم**

**لغة** :قيم :أي قدر القيمة .

**اصطلاحا** :إعطاء المقيم قيمته وحقه ومستحقه.[2]

[1] أحمد طيلب ،**مرجع سابق**،ص،ص37،38.

[2] ناصر أبو السعود محمود،**التقييم والتقويم** ، www .alyaum.com،20-7-2015،ص1.

**التقييم : évaluation**

« Appréciation systématique et objective d'un projet d'un programme ou d'une politique en cours ou terminé de sa conception de sa mise en œuvre et de ses résultats le but est de déterminer la pertinence et l'accomplissement des objectifs »

" تقدير منهجي موضوعي لمشروع أو برنامج أو سياسة جارية أو مكتملة، ولتصميمها وتنفيذها ونتائجها. والهدف من ذلك هو تحديد ملائمة الأهداف و تحققها ".[1]

يرى البعض أن التقييم يمثل خطوة رئيسية في العملية الرقابية بحيث يكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما للوقوف على الانحرافات وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية عنها ،ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك.[2]

كما نجد أن التقييم عبارة عن عملية تحليل انتقادي شامل للخطط والأهداف ،وكيفية استخدام الموارد المالية والبشرية والمادية وحسن استغلالها بأعلى كفاءة ،حتى تؤدي إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة، بالإضافة إلى أن هذه العملية تسمح بتحديد الانحرافات الناشئة ليتمكن المسيرون من اتخاذ قرارات صحيحة وتفادي الانحرافات في المستقبل.[3]

**ثانيا :خصائص التقييم**

إن نجاح عملية التقييم يعتمد على ضرورة وجود بعض الخصائص وهي:

---

[1] كلن كرك ،جلول ساسي ،هانس لندغرن،**معجم المصطلحات الأساسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج** ،www.isdb.org،**29-6-2015**،ص19.

[2] عبد المليك مزهوده ،الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم ،**مجلة العلوم الإنسانية** ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 1،2001،ص95.

[3] عباسي عصام ،تأثير **جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات –دراسة حالة لينذ غاز 2009-2011**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،2011-2012،ص56.

1- هو عملية مرحلية تقدم تحليل معمق وموسع لمقارنة ما تم تخطيطه وما تحقق.

2- تركز على أكثر على النتائج وقد تتضمن قياس الأثر والاستمرارية.

3- عملية التقييم تساعد في الإجابة على لماذا ؟وكيف؟ تم تحقيق النتائج ؟وتساهم في بناء النظريات ونماذج التغيير .

4- تقدم للمؤسسة خيارات إستراتيجية وسياسية .

5- توفر قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة المستقبلية .

6- من خصائص التقييم أنه يسمح بالاستعانة بمقيم خارجي.[1]

7- هو أداة ووسيلة لتحسين القدرة على تعلم طريقة القيادة إصلاحات فعالة وتحديد الأهداف القابلة للإنجاز في مجال العمل العمومي حسب الوسائل والنتائج.[2]

**ثالثا :محددات التقييم المعيارية:**

حتى يكون التقييم ذو جودة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المعايير وهي:

**1- الملائمة :**

أي إلى أي مدى تتفق أهداف المشروع أو البرنامج مع متطلبات المستفيدين وسياسات الدولة ،وأولويات الجهات المانحة ،وأهداف المنظمة بالإضافة إلى:

1-1- الاتساق بين الأنشطة المنفذة والنتائج المستهدفة .

1-2- الاتساق بين النشطة المنفذة والأثر المتوقع .

[1] علاء شكر الله ،**دليل منظمة المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة** ، مكتبة الشرق الأوسط ،ط1،(ب،ت) ص11.

[2] محمد صديق ،**تدبير الشأن العام المحلي** ،ar-ar facebook,com،2015-07-29،ص2.

**2- الكفاءة:**

وهي قياس كيفية تحويل الموارد المتاحة (مدخلات مثل الأموال والخبرة والوقت والمشاركة المجتمعية )إلى نتائج ،بمعنى آخر تحويل الموارد المتاحة إلى مخرجات بأفضل طريقة ممكنة ،وذلك بالإجابة على :

2-1- هل تم تحقيق النتائج في الوقت المحدد؟

2-2- هل تم تنفيذ الأنشطة بأقل تكلفة ؟

2-3- هل تم تنفيذ المشروع بالطريقة الأكثر كفاءة بالمقارنة بالبدائل المتاحة؟

**3- الفاعلية :**

إلى أي مدى تم انجاز أهداف المشروع أو البرنامج ؟أي أن الفاعلية تقيس النتائج المحققة مقارنة بما هو مخطط ،كما تبحث في العوامل التي ساعدت على تحقيق أو عدم تحقيق الأهداف.[1]

**4- الاستمرارية :**

يتحقق معيار استدامة المشروع من تقدير مدى استمرار نتائجه، أو احتمال استمرارها بعد انتهاء المشروع وتوقف الموارد، ويعرف معيار الاستدامة على أنه ديمومة نتائج المشروع بعد انتهائه.

والاستدامة نوعان :الأول الاستدامة الساكنة وهي التدفق المستمر للمنافع نفسها التي يبدأها المشروع المنجز إلى المجموعات المستهدفة نفسها ، والثاني الاستدامة الديناميكية فهي تختص باستخدام أو تكييف نتائج المشروع تبعا لسياق مختلف أو بيئة متغيرة من المجموعات المستهدفة أو مجموعات أخرى، وبذلك فالديمومة تعكس قدرة المشروع على الاستمرار والبقاء معيار الاستدامة يعكس ما إذا

[1] التقييم المرتكز على النتائج ،www. ngoconnect .net،2015-06-29،13:53.ص ص21-23.

كانت الفوائد للفئات المستهدفة ستستمر بعد انتهاء التمويل الخارجي.[1]

**5- الأثر :**

يقصد به التغير طويل الأجل المحقق و الذي حدث نتيجة تنفيذ المشروع بحيث يمكن أن يكون إيجابي أو سلبي، مباشر أو غير مباشر، مقصود أو غير مقصود . كما يمكن قياس الأثر على:الشركاء، العاملين بالمشروع، المجموعات المستهدفة، المجتمع، البيئة المحيطة.[2]

**مطلب ثاني:أنواع تقييم السياسة العامة**

رغم أن هناك أنواع مختلفة من التقييم لقياس درجة فعالية السياسة العامة إلا أنها تشترك في هدفها أما إجراءاتها فهي تختلف من نوع إلى آخر.

**1- التقييم التجميعي :**

يهتم بدراسة آثار أو نتائج بعض أوجه البرنامج ملخصا لها وواصفا ما يحدث في وقت لاحق لتقديم البرنامج ،بالإضافة إلى تقدير التكاليف النسبية المرتبطة بها التي تكون في نهاية تنفيذ الخدمات للحكم على مدى فعاليتها ،فهو يركز عادة على الاهتمامات المتعلقة بالملائمة ،والفعالية والكفاءة ،وكذا الاستراتيجيات البديلة والاستدامة.[3]

[1] رشاد حماد علي حماد،**تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة** ،دراسة تكميلية للحصول على الماجستير ،جامعة الأزهر ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،قسم إدارة الأعمال ،2010،ص45.

[2] **نفس المرجع** ،ص ،ص24-25.

[3] عبد الوهاب محمد جبين ،**تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف** ،بحث استكمالي لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ،جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2009،ص 122.

**2- التقييم الرسمي:**

هو ذلك التقييم الذي يفرض إتباع مجموعة أو سلسلة من الإجراءات و التي تتضمن أنشطة مثل التفكير ومراجعة قرارات الحكومة السابقة ومقارنة النتائج واستشارة المتخصصين.

هذا النوع من التقييم يستحب استخدامه من طرف الحكومات الرصينة لأنه يعتمد على التطبيق العلمي لأساليب المراجعة والاستقصاء،كما يتميز بوضوح أهدافه زد على ذلك أنه يفصل بين الشخص المقيم والعمل التقييمي الذي يقوم به مما يسمح ببقاء أهداف التقييم موضوعية وتظل تتمحور حول أهداف السياسة العامة المراد تقييمها .

**3- التقييم غير الرسمي :**

هو تقييم لا يشترط تسلسل أو دقة المعلومات بل يعتمد على أي وسيلة لجمعها بالإضافة إلى رأي صانع القرار وإمكاناته العقلية الإبداعية وحكمه الشخصي على الأمور، من سلبياته أنه لا يسمح بالتعمق و الإحاطة الكافية بجميع جوانب السياسة العامة، كما أنه ينحرف في كثير من الأحيان عن هدفه المعلن ويصبح اهتمام المقيم هو تحقيق أهداف أخرى، والإشكال هنا أن الأهداف الشخصية قد تتداخل أو تسيطر على أهداف المؤسسة أو الأهداف الموضوعية لعملية التقييم.[1]

**4- التقييم الداخلي:**

هذا التقييم يرتكز على أن من يقوم بالتقييم هم موظفون تابعون للمؤسسة نفسها باعتبارهم مساهمين في انجاز المشروع ،وعلى دراية بجميع تفاصيله الجزئية .

من مميزات هذا التقييم أنه يرتبط بالثقافة التنظيمية وبكفاءة المؤسسة، كما يضمن استدامة المراجعة و يسمح بتكوين إرث إداري كبير مبني على أساس الكم الهائل من التقارير التي اكتسبتها. أما سلبياته أنه رغم المعرفة الدقيقة أو العميقة حول المشروع إلى

[1] عبد الفتاح ياغي ،**السياسات العامة النظرية والتطبيق** ،القاهرة :منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،(ب،ط)،2010،ص182.

أنها قد تكون عاملا سلبيا في التقييم، حيث يكون المقيم فيها غير قادر على التخلص من علاقته الشخصية مع زملائه في المشروع، وتحيزه في الحكم على الأشخاص والأشياء.[1]

**5- التقييم الخارجي:**

يتم فيه استخدام أشخاص آخرين من خارج المؤسسة لتقييم هذه الأخيرة لأنه يساعد في إعطاء نظرة جديدة للمشروع بحكم عدم صلته به مما يجعله لا يتأثر بأي علاقة صداقة أو عداء بينه وبين الموظفين القائمين على المشروع مما يمكنه بتقييم المشروع بموضوعية .

من مميزاته أنه يرتبط بالتغيير التنظيمي والمصداقية لذا تلجأ إلى استخدامه الكثير من المؤسسات لأنه يضمن أمرين :

5-1- الحصول على مقترحات وأفكار جديدة لم تكن متداولة أو منتشرة في السابق داخل المؤسسة.

5-2- ضمان مصداقية التقييم و موضوعيته، إضافة إلى ذلك الحصول على توصيات حيادية لا يوجد فيها تحيز لمدير أو قسم دون آخر.[2]

**6- التقييم الجامع:**

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على تقييم يتوخى منه تجميع الاستنتاجات لسلسلة من التقييمات ،كما يمكن استخدامه للدلالة على تقييم يتناول تقييما آخر بقصد إبداء الرأي في نوعيته أو في أداء المقيمين.[3]

**7- التقييم الكمي:**

هذا النوع من التقييم يتم التركيز فيه على الكم فالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسو هذا النهج والذي يتم من خلالها استعمال الجداول

[1] أنواع تقويم المشاريع التنموية ،www.abahe.co.uk،6-7-2015،ص1.
[2] عبد الفتاح ياغي ، السياسات العامة النظرية والتطبيق ،**مرجع سابق** ،ص189.
[3] كولين كيرك ،جلول ساسي،هانس لندغرن، **مرجع سابق** ،ص26

ومختلف مؤشرات القياس ،كما يتم اللجوء إلى المقارنة بين السياسات خلال مراحل زمنية معينة من واقع الأرقام.

**8- التقييم الكيفي:**

هو عبارة عن تقييم نوعي يتأسس على تفسير الإيديولوجية أو النظرية التي تؤطر البرنامج أو السياسة مع البحث عن العلاقة بين نظام القيم المعلن عنه في السياسة العامة والسياسة المطبقة فعلا على الواقع.[1]

**9- التقييم التلخيصي:**

في هذا التقييم يتم التركيز على جمع كمية من كبيرة المعلومات حول السياسة المراد تقييمها، بعد ذلك يتم تصنيفها وتبويبها ثم يتم بعثها لصانع القرار حتى يتعرف على هذه السياسة من حيث الواقع وظروف تطبيقها، هذه الكم من المعلومات يسمح لصانع القرار الحصول على نظرة أشمل تساعده على من تكوين أفكار عامة عن السياسة.[2]

**10- التقييم التطويري:**

للقيام بهذا التقييم يجب جمع المعومات مها كان حجمها مع التعمق والتدقيق فيها، ثم ربطها ببعضها البعض، حتى تعطي بذلك أرضية صلبة يستند عليها صانع القرار عند اتخاذه القرارات.

إن بعض الحكومات التي تريد استثمار مواردها جيدا تقوم باستخدام نوعي التقييم معا لأن الأول يسمح لها بالحصول على كم هائل من المعلومات ويساعد النوع الثاني بالتدقيق والتعمق في هذه الأخيرة مما يسمح لصانع القرار بالحصول على قوة كبيرة لتطوير بدائل متعددة لحل المشاكل.[3]

[1] توفيق الجند ،**مفاهيم أساسية في السياسة العامة** ،fifth-power.org،25-7-2015،ص42.
[2] عبد الفتاح ياغي ، السياسات العامة النظرية والتطبيق ،**مرجع سابق** ،ص186،187.
[3] **نفس المرجع** ،ص187.

**11- التقييم الذي يركز على الأهداف:**

يقوم هذا التقييم بالتركيز على تحديد الأهداف المراد تقييمها مع اختبار مدى نجاح الحكومة في تحقيق هذه الأخيرة.

الملاحظ أنه لتحقيق أو العمل بهذا النوع من التقييم يستدعي أو يشترط تحديد الأهداف مع ترتيبها من الأهم إلى المهم أي ترتيبها ترتيبا تنازليا حسب الأهمية ،والمعلومات التي نحصل عليها من تقييم كل هدف فيستخدمها صانع القرار من أجل إعادة صياغة ذلك الهدف أو إعادة تصميم الأنشطة الحكومية التي يحتاجها ذلك الهدف ليتحقق.

**12- التقييم الذي يركز على مهارات المتخصصين:**

الهدف من هذا التقييم توفير الكفاءات والخبرات البشرية التي تحتاجها سياسة حكومية حتى تنجح رغم أنه من الممكن أن يقدموا سياسات ذات طابع شخصي أو أنها قد تتأثر بميولهم.[1]

**مطلب ثالث :مراحل التقييم**

إن التقييم ككل عملية لابد وان تحتوي على مجموعة من المراحل التي تؤدي إلى نجاحها بحيث أي خلل في مرحلة من المراحل يؤدي إلى عدم الوصول للهدف المراد تحقيقه.

1- تعيين وتحديد البرنامج أو المشاريع العامة المراد تقييمها من قبل الجهة المكلفة بالتقييم.

نجد أنه من الصعب أن يقوم فريق واحد بتقييم مجموعة من المشاريع في وقت واحد إذ لابد من معرفة المعنيون بالتقييم المشروع المراد تقييمه مع تحديد وقت البدء بالتقييم

[1] عبد الفتاح ياغي ،السياسات العامة النظرية والتطبيق ،**مرجع سابق**،ص194-195.

والانتهاء منه لتقليل من الجهد والتكلفة مع ضمان سعة انجاز عملية التقييم قبل فوات الأوان واختصار الجهد، بالإضافة إلى تحقيق كفاءة التقييم بحد ذاته.

2- كيفية إجراء التقييم والتي تتضمن مجموعة من الخطوات الفرعية وهي :

2-1- وضع المعايير اللازمة لغرض التقييم أو وضع مجموعة من الأوزان أو المقاييس المعيارية التي يمكن أن تكون أهدافا فرعية أو مقدار من الأموال، أو التوقيتات أو عدد من الأفراد.

2-2- جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسيرها والتي يمكن الحصول عليها من التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية والفصلية والسنوية التي تقوم بإعدادها الأجهزة المنفذة لهذا البرنامج أو المشاريع وكذلك السجلات التي تحتفظ بها هذه الأجهزة، ومستندات الاستلام والصرف والبيانات الختامية .....إلخ.

2-3- عقد المقارنات بين المنفذ والمخطط وذلك لمعرفة الانحرافات بحيث تقوم الجهة القائمة بالتقييم بمقارنة الأداء للأجهزة التنفيذية والنتائج التي حققتها في ضوء البيانات والمعلومات التي تحصلت عليها من النتائج التي يفترض تحقيقها مثال كأن تقارن كلفة الانجاز الفعلية مع الكلفة التقديرية .

3-اتخاذ القرارات أو الإجراءات التصحيحية اللازمة لأن الغاية من إجراء التقييم هو تصحيح المسار حسب ما تقتضيه كل حالة أو يستحقها كل موقف.[1]

## مبحث ثالث:العوامل المؤثرة والأطراف المشاركة في التقييم

إلى جانب المؤسسات الرسمية هناك مؤسسات غير رسمية تساعد في عملية تقييم السياسة العامة وتوجيهها إلا أنه رغم هذا التكاثف لتحسينها يمكن أن يواجه مجموعة من العوامل التي قد تكون عائق يحول دون تحقيقها على أحسن وجه.

[1] عباس حسين جواد ،ارزوقي عباس عبد ،**تقييم البرامج والمشاريع العامة** ، www,ahlulbaitonline ;com ،29-06-2015،ص ص6،7.

**مطلب أول:العوامل المؤثرة في التقييم**

إن عملية التقييم عملية صعبة تواجهها العديد من العوامل المؤثرة فيها وهي:

**أولا : عامل الزمن**

إن كل سياسة عامة ولها وقت محدد يتم فيه التقييم بحيث تختلف هذه المدة من سياسة إلى أخرى ،لكن في بعض الأحيان يتم الضغط على الحكومة كي تعلن نتائج تطبيقها لسياسة ما ،هذا الضغط يؤدي إلى إحراج الحكومة أو يعطي معارضيها سبب لتسليط الأضواء على ضعفها أو ترهل مؤسساتها مما يدعوها إلى التسرع في تقييم سياستها قبل أن تكون جاهزة ،فنجد أن هذا التقييم يكون جزئي ولا يعكس حقيقة السياسة من جهة ويؤدي إلى حدوث عدة أمور من جهة أخرى والتي من بينها :

1- تحفيز الحكومة على إتباع أساليب أكثر كفاءة في تنفيذ السياسة من اجل اختصار الوقت وتقليل الإطالة غير ضرورية .

2- إفشال جهود الحكومة أو إفشال سياستها نتيجة التقييم المتسرع لها والذي يحول دون إعطاء كل مرحلة من مراحل التنفيذ السياسة وتقييمها الوقت الكافي الذي تحتاجه حتى تنضج وتحقق أهدافها.

3- إفشال الحكومة قد يؤدي إلى ترددها مستقبلا في تبني سياسات مشابهة لسياستها التي فشلت.[1]

**ثانيا :عامل الترابط**

هناك العديد من السياسات التي تترابط مع غيرها من السياسات ، بحيث يؤدي هذا الترابط إلى تداخل معايير تقييم نتائج السياستين، لذا نجد أنه من الصعب عزل النتيجتين و كلما كانت السياستين متشابكتين عانت الحكومة من مشكلة قياس النتائج من جهة وقد

[1] عبد الفتاح ياغي ،السياسات العامة النظرية والتطبيق ،**مرجع سابق** ،ص،ص204-206.

يؤدي هذا التداخل إلى تعثر نجاح السياسة الأولى أو توقف نجاحها على نجاح أو فشل السياسة الأخرى.[1]

**ثالثا:عامل التداخل التاريخي بين السياسة الجديدة وسياسة قديمة مشابهة**

في بعض الأحيان تتبنى الحكومة سياسة جديدة بحيث تكون لها نتائج جديدة، إلا أن هذه السياسة من الممكن أن تكون قد تبنتها الوزارة ذاتها أو المؤسسة ذاتها في وقت مضى تكون مشابهة لها ،هذا التداخل الزمني قد يزيد من صعوبة تمييز النتائج التي يتوصل إليها مقيم السياسة الجديدة هذا من جانب وصعوبة تأكيد النتائج بأنها ناتجة عن تقييم السياسة الحالية وليست القديمة من جانب آخر ،بحيث هذا الأخير يشعر الأطراف
المعنية بالسياسة بإحباط ناتج عن عدم القدرة على الجزم بأن هذه النتيجة لسياسة الحالية وليست لسياسة جرى تنفيذها في السابق.[2]

**رابعا: عامل اختيار وسيلة التقييم**

إن لكل سياسة طريقة أو أسلوب معين لتقييمها ،لذا إذا لم نستطع اختيار آلية القياس أو التقييم الصحيحة سنحصل على نتيجة غير صحيحة ودقيقة ،لأنه إذا كانت السياسة ذات طبيعة نوعية مثل تحسين الشعور الوطني بالانتماء فهي تتناسب مع وسيلة التقييم نوعية ،أما إذا كانت سياسة ذات طبيعة كمية فهي تحتاج وسيلة تقييم رقمية ،ولكن الملاحظ أنه رغم ذلك التشويه الذي يحصل من جراء استخدام وسيلة تقييم في غير موضعها إلا أن بعض الحكومات تتلاعب بنتائج التقييم عن طريق استطلاع آراء مجموعة من المواطنين المعنيين بالسياسة وليس كل المواطنين وهذا ما يسمى بالتعميم الخاطئ بحيث هذا الأسلوب يعطي انطباع غير حقيقي عن حجم نتائج السياسة أو مدى نجاحها ،كما قد

[1] **نفس المرجع** ،ص206.
[2] **نفس المرجع** ،ص207.

تستخدم الحكومة قياس فعالية السياسة عن طريق معرفة مدى تحقيق الأهداف بغض النظر أو إهمال مقدار الموارد التي تم هدرها في تحقيقها.

**خامسا:عامل التركيز على الإجراءات بدلا من النتائج**

إن التركيز على نجاح أو فشل الإجراءات يؤدي إلى تضليل الجهات المعنية لأنه بذلك يتم توجيههم إلى الاهتمام بآليات تنفيذ السياسة بدلا من قيمة الناتج عن تطبيقها.

**سادسا :عامل القيم**

رغم أن تقييم السياسة العامة يجب عليه أن يكون تقييم موضوعي بعيدا عن تأثيرات أو الميول الفردية والآراء الشخصية للمقيم لهذا على القائم بالتقييم عليه الالتزام بالحيادية والأمانة العلمية.

**سابعا :عامل البيئة السياسية**

إن عامل البيئة يؤثر في السياسة العامة بشكل كبير على كل جوانبها، لهذا يجب عدم إغفاله لأنه بذلك يتم عزل السياسة ونتائجها عن بيئتها الطبيعية.

**ثامنا: عامل الاهتمام بالمخرجات**

لقد زاد اهتمام الحكومات وتركيزها على تقييم مخرجات السياسة العامة بدلا من التركيز على مدخلاتها، بحيث اهتمت بقياس فعالية الإنفاق وإدارة الموازنة المخصصة لتطبيق السياسة بالإضافة إلى الاهتمام بتقييم قدرة الحكومة على تطبيق السياسة بكفاءة وفعالية مع قدرتها على إرضاء وتحسين مستوى معيشة مجتمعها .

## مطلب ثاني : الأطراف المشاركة في تقييم السياسة العامة

للوصول إلى تقييم صحيح أو بالأصح يشمل وجهات نظر مختلفة وواسعة لابد من توسيع نطاق المشاركة فيه ولذا تنوعت أطرافه لتشمل جهات رسمية وأخرى غير رسمية.

### أولا :الجهات الرسمية

من بين الجهات الرسمية التي تساهم في تقييم السياسة العامة ما يلي:

### 1- المجالس البرلمانية أو النيابية:

تعد مهمة تقييم البرامج التي ترسمها و تنفذها الحكومة من أهم الواجبات التي تنهض بها المجالس البرلمانية أو النيابية في الدول الديمقراطية ،فهي الجهة المخولة بتشريع الأنظمة والقوانين العامة وكذلك البرامج التي تقترحها الإدارات التنفيذية لمعالجة المشاكل ومطالب المجتمع ،لذا تمتلك الحق في تقييم والرقابة بشكل مباشر عن طريق لجان التفتيش والتي تؤلف من أعضاء البرلمان بحيث تؤلف لهذا الغرض ،حيث تقوم بجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها واستخلاص المؤشرات هذا من جهة. ومن جهة أخرى قد يمارس البرلمان التقييم بشكل غير مباشر من خلال تكليف جهات أو أجهزة أخرى داخلية وخارجية ذات اختصاص.

كما يمكن أن يحصل البرلمان على بيانات ومعلومات لغرض التقييم من خلال وسائل الإعلام والكتل النيابية المعارضة في البرلمان.

### 2- ديوان الرقابة المالية :

يعد ديوان الرقابة المالية من أهم الأجهزة الحكومية المتخصصة بتقييم البرامج العامة لجميع الإدارات والمؤسسات الحكومية وشبه حكومية،وهي تقوم بعملها التقييمي هذا

سنويا من خلال البيانات والمعلومات وفحص السجلات المتنوعة، واستخدام كل ما تراه ضروريا ومناسبا للحصول على البيانات عن أداء الأجهزة الحكومية ،ورفع تلك التقارير التي تتضمن تقييم تلك الإدارات وأسلوب تنفيذها للمهام إلى الجهات المرتبطة بها.[1]

*إن تسمية ديوان الرقابة المالية يختلف من دولة إلى أخرى،فبالنسبة للجزائر يسمى المجلس الأعلى للحسابات.

**3- الإدارات التنفيذية:**

تقوم الإدارات التنفيذية نفسها كالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بإجراء تقييم البرامج التي تولت مسؤولية تنفيذها بنفسها ،وذلك حتى تتأكد من مواكبة التنفيذ لما هو مخطط،ومحاولة القيام بالإجراءات التصحيحية في وقتها قبل فوات الأوان.

**ثانيا :الجهات غير الرسمية**

إلى جانب الجهات الرسمية هناك أخرى غير رسمية تساعد أو تقوم بتقييم السياسة العامة و من بينها ما يلي:

**1- المواطنون:**

إن المواطن يستطيع أن يقوم بإصدار الأحكام التقييمية على البرامج بحسب آرائه واجتهاداته ونوازعه الشخصية المبنية في كثير من الأحيان على مدى تأثر مصلحته الذاتية سلبا أو ايجابيا.ولأن المواطن لا يملك المعلومات الكافية عن البرنامج وأهدافه ولا يملك أيضا الوسائل العلمية لتقييم، فهو يصدر في معظم الحالات تقييما جزافيا أثناء المناقشات العامة.

[1] عباس حسين جواد،إرزوقي عباس عبيد،**تقييم البرامج والمشاريع العامة (إطار نظري)،مجلة أهل البيت**،العدد4،ص ،ص314،215.

**2- وسائل الإعلام:**

تعد وسائل الإعلام كالصحف والمجلات والإذاعة والتلفاز من الجهات التي تقوم بنشر المقالات والتحقيقات والمقابلات التي تتضمن تقييما لبعض البرامج العامة، زد على ذلك أن بعض من هذه الوسائل يعبر عن آراء واتجاهات بعض الأحزاب وجماعات الضغط أو النخب المعارضة لسياسة الحكومة مما يجعلها تتحين الفرص وتتعقب نقاط الضعف في البرامج لتسلط عليها الضوء لتكسب ولاء وتعاطف أكبر عدد ممكن من الجمهور،ومن جانب معاكس تعقب النتائج الايجابية للبرامج وتسلط عليها الضوء لحشد التأييد للحكومة الحالية.

**3- الأحزاب والنخب السياسة وجماعات الضغط:**

إن الأحزاب وجماعات الضغط تمارس دورا مهما في تقييم البرامج العامة، إلا أنها تستخدم هذا التقييم كوسيلة للضغط على الحكومة للحصول على مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لمصلحتها.[1]

إن التقييم غير رسمي في معظم الحالات تقييم شكلي لا يستند على المعلومات وأساليب العلمية في التحليل والتقييم لأن هذه الجهات غير متخصصة بالتقييم ، ضف إلى ذلك أن دوافع التقييم هي دوافع المصلحة والمنفعة الذاتية.

[1] **نفس المرجع** ،ص215.

**خلاصات واستنتاجات:**

إن السياسة العامة هي برنامج يشمل مجموعة من المطالب تتخذها الدولة لحل مشكلة أو لتفادي وقوعها،وحتى تكون السياسة في المستوى لابد وأن تحتوي على بعض الخصائص أو الشروط وهي أن تضم قطاع عريض من المواطنين،وتتميز بوجود هدف معين تسعى لتحقيقه ،بالإضافة إلى أن تكون مستمرة،كما أنها تحتوي على أنواع عدة منها السياسة الاستخراجية والتوزيعية والرمزية ومنها ما يمثل الأغلبية أو الجماعة وما إلى ذلك من الأنواع. وباعتبار أن السياسة العامة برنامج نجد أن وضعه قيد التنفيد يستلزم مروره بعدة مراحل تتمثل في تحديد المشكل ثم وضعه في جدول الأعمال بعد ذلك بلورته و إقراره تليها مرحلة التنفيذ وأخيرا التقييم،هذه الأخيرة تعتبر من أهم مراحل صنع السياسة العامة لأنها تقوم بالكشف عن ايجابيات السياسة وسلبياتها وذلك لإعادة النظر فيها أو تغييرها، مع توفير قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة،لكن هذه العملية لا تخلوا من وجود بعض العوامل التي قد تؤثر سلبا فيها كعامل الزمن وترابطها مع سياسات أخرى،أو عامل اختيار وسيلة التقييم أو البيئة السياسية.

هناك عدة أطراف تشارك في عملية تقييم السياسة العامة منها ما هو رسمي كالمجلس البرلمانية وديوان الرقابة المالية والإدارات التنفيذية.ومنها ما هو غير رسمي كالمواطنين وسائل الإعلام،زد على ذلك الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة

# فصل ثالث

# دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر

**تمهيد**

إن الأحزاب السياسية لا تساهم فقط في رسم وتنفيذ السياسة العامة بل تشارك أيضا في تقييمها والجزائر كباقي الدول الديمقراطية تمتلك أحزاب سياسية لها نفس الدور سواء كانت في الحكم أو في جانب المعارضة ،رغم وجود بعض العراقيل التي تواجه نشاطها والتي ربما يعود ذلك إلى كونها حديثة الاستقلال أولا وحديثة تبني التعددية الحزبية ثانيا،ولمعرفة ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى نشأة الأحزاب في الجزائر ،وكيف تساهم هذه الأخيرة في تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة،إضافة إلى الاشارة لبعض العراقيل التي تحد من نشاطها مع آليات التي يمكن للحكومة انتهاجها لتنشيط دور الأحزاب.

**مبحث أول: التأصيل التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية في الجزائر**

بالرغم من كون الجزائر شهدت فترة طويلة من الاستعمار ،إلا أن هذا لم يؤثر في تنظيمها لأحزاب ساهمت في النضال السياسي والتي استمر وجودها حتى بعد الاستقلال ضف إلى ذلك تغيير نظامها الحزبي من الأحادية إلى التعددية، وللتعرف أكثر على تاريخ الأحزاب في الجزائر سيتم التطرق إلى ما يلي :

**مطلب أول: النشاط الحزبي في ظل الحقبة الاستعمارية**

تعود جذور العمل الحزبي في الجزائر إلى فترة العشرينيات من القرن الماضي إبان الفترة الاستعمارية،بعد انتهاء المقاومة الشعبية وتدمير المؤسسة الاجتماعية في الريف من قبل الجيش الفرنسي، الأمر الذي أدى إلى انتقال النضال الوطني من الريف إلى المدينة ومن السلاح إلى السياسة. وقد ساعد في بروز المقاومة السياسة الوطنية عدة عوامل منها:

1- تأثيرات الحرب العالمية الأولى في الوعي السياسي من خلال احتكاك المقاتلين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي بمختلف الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية.
2- تأثير حركة الإصلاح الديني في العالم الإسلامي على العلماء الجزائريين.
3- تأثر المهاجرون الجزائريون إلى فرنسا بالحركة العمالية اليسارية التي انخرطوا فيها وتعلموا أساليب النضال من خلالها.
4- وجود طبقة برجوازية مثقفة من الجزائريين الذين تعاملوا مع المؤسسات التعليمية والإدارية الفرنسية.[1]

هذه العوامل أدت إلى وجود تيارات وطنية ،شعبية استقلالية ،إسلامية إصلاحية وليبرالية اندماجية وشيوعية عالمية،تضم عددا كبيرا من الشخصيات المستقلة والأحزاب وجمعيات بالإضافة إلى النوادي ووسائل الإعلام، كل هذا نتج عنه بشكل عام تبلور أربع تشكيلات أساسية هي :

1- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (سنة 1931).
2- حزب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس في فرنسا سنة 1926 ودخل الجزائر سنة 1936،ثم تحول إلى حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية .
3- كونفدرالية النخبة سنة 1927 والذي تطور إلى الاتحاد الديمقراطي لأحباب البيان الجزائري سنة 1946.
4- الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936والذي كان في البداية فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي.

لقد ساهمت هذه الأحزاب بشكل كبير في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الحضارية والاجتماعية والثقافية والسياسية ،إلا أن حملات التشويه والتزوير والقمع للاستعمار قضى مع مرور الزمن على دور الوساطة هذه،وأدى باتجاه النضال إلى الحلول الراديكالية التي تبنتها مجموعة من شباب المنظمة الخاصة التابعة لحركة

[1] عبد الرزاق مقري ،**التحول الديمقراطي في الجزائر –رؤية ميدانية -**،boulemkahel .yolasite.com،ص 11.

الانتصار والتي رفضت العمل الحزبي وفجرت الثورة، كما طلبت من باقي الأحزاب حل نفسها و الالتحاق بجبهة التحرير الوطني.

بالرغم من انضمام مناضلي الأحزاب الأخرى إلى جبهة التحرير الوطني،إلا أنهم ضلوا متمسكين بأفكارهم ومبادئهم ،الأمر الذي سمح بوجود انشقاق داخلي ظل كامنا بسبب أن تحرير الوطن كان غايتهم الأسمى ،وبهذا أصبحت جبهة التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد المتمتع بالمصداقية والمشروعية.

**مطلب ثاني:تجربة الأحادية الحزبية**

بعد الاستقلال ارتأت الطائفة التي استحوذت على السلطة باسم المشروعية التاريخية والثورية،أن الوسيلة الوحيدة للنهوض بالدولة والمجتمع هي انتهاج سياسة حزبية أحادية مبنية على أسس اشتراكية ،ولتحقيق ذلك وضعت إستراتيجية لإقصاء كل الأطراف المناهضة لسياسة المجموعة الحاكمة ،لكن هذا الأمر كان سببا في ظهور انقسامات داخل حزب جبهة التحرير الوطني من جهة ،وبروز معارضة سياسية طالبت بنظام حكم ديمقراطي وتعددية حزبية من جهة أخرى.[1]

لقد اعترف الكثير من الباحثين أن جبهة التحرير الوطني ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة،إلا أنه كان من المفترض زوالها باعتبار أن دورها انتهى بزوال الاستعمار، وبعث حزب سياسي جديد يقود معركة التنمية،لكن عوضا عن ذلك بقي الحال على ما كان عليه ، وشهد المكتب السياسي كهيئة عليا في هرم السلطة صراع بين **"محمد خيضر"**و**"أحمد بن بلة"**انتهى هذا الأخير باستقالة **"خيضر** "و تولي **"بن بلة"** منصب الأمين العام هذا من جهة ،وبداية عهد تصفية الحسابات من جهة أخرى حيث دخلت المعارضة مجموعة من الشخصيات المعروفة مثل **"آيت أحمد"**و**"بوضياف"** الأمر

[1] توازي خالد، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،2005-2006،ص89.

الذي أدى إلى استحواذ **"بن بلة"** على كل السلطات وتجميد الدستور،وانتقال الصراع إلى المواجهة المسلحة مرة أخرى.

تزامن هذا الصراع مع النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب والمعروف ب"حرب الرمال "، ضف إلى ذلك رغبة **"بن بلة "**في الاستحواذ على كل السلطات لاستبعاد الخصوم وسعيه إلى عقد مؤتمر الحزب الذي طلب فيه من المجاهدين الالتحاق بالحزب لتوطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر حتى داخل الجماعة التي حملت" **بن بلة** "إلى السلطة،لكن هذا المؤتمر لم يأتي بنتيجة نظرا للظروف التي انعقد فيها و تسارعت الأحداث لتضع نظام **"بن بلة** "أمام حركة تصحيحية أو بالأحرى انقلابية أنهت عهد هيمنته وفتحت المجال لظهور نظام **"بومدين** "الذي اعتبر الحزب غير موجود،الأمر الذي أوحى أن الحركة الانقلابية كانت ضد الحزب بالدرجة الأولى زد على ذلك أنه ألغى الهيئات المركزية للحزب ،واستخلفها بهيئة جديدة في هرم السلطة ألا وهي مجلس الثورة،الذي كان في الواقع جهاز تنفيذي وتشريعي مهيمن على كل شيء بما في ذلك الحزب .كما حاول إضفاء صفة الشرعية على الانقلاب الذي قام به،من خلال سعيه في نقل المشروعية الثورية إلى مرحلة الشرعية الدستورية والقانونية ،حيث قام بمجموعة من الإصلاحات بدءا من قانوني البلدية والولاية إذ أصدر نصين الأول سياسي إيديولوجي هو الميثاق الوطني1976 والثاني قانوني تكريسا للأول وهو دستور 1976 الذي تم بموجبه إنشاء مؤسسات مركزية دستورية بانتخاب رئيس الجمهورية ومجلس الشعبي الوطني.

لقد تمخض عن الميثاق الوطني ودستور 1976إصدار كل من **"يوسف بن خدة"،"فرحات عباس"،حسين لحول"**و**"محمد خير الدين"**إلتماسا للشعب كان مفاده:

1-الدعوة بضرورة تبني النظام ديمقراطي.

2- إعلان رفضهم المسبق للميثاق الوطني.

3-المطالبة بانتخابات عن طريق الاقتراع العام المباشر.

على إثر ذلك وزعت المناشير من طرف لجان مساندة جهويا للنداء العلني الذي وقعه قادة تاريخيين من تيارات سياسية مختلفة،أما رد فعل السلطة تمثلت في
فرض الإقامة الجبرية عليهم وقطع خطوط هواتفهم بالإضافة إلى مضايقتهم مهنيا ،أما حزبي "**آيت أحمد**"و"**محمد بوضياف**" فقد دعيا في جبهتهما إلى المقاطعة أو التصويت ب"لا" على الميثاق .

أما المعارضة الإسلامية فقد عارضت النظام بشكل صريح وواضح من خلال إصدارها لبيان تدعوا فيه الشعب الجزائري إلى ما يلي:

1-رفض الميثاق الوطني.

2- التمرد على النظام الحاكم.

3- المطالبة بتطبيق الإسلام شريعة ومنهاجا.

بالإضافة إلى هذا قامت هذه المجموعة بعملية تخريبية من خلال تقطيع الأسلاك الهاتفية وتكسير الأعمدة الكهربائية،الأمر الذي أدى إلى كون رد فعل النظام قاسي بحيث تعرض أعضاؤها إلى الاعتقال والتعذيب وبالحكم على زعيمها "**محفوظ نحناح**" 15سنة سجنا.[1]

لقد أظهرت وفاة الرئيس "**بومدين**" مدى أهمية وجود الحزب كهيئة عليا دستوريا أو قانونيا لتجاوز أزمة شغور منصب رئاسة الجمهورية،لأن الحزب الذي كان يعيش ضعف نابع من التناقضات الإيديولوجية الموروثة عن إدراج مختلف الفئات والنخب فيه منذ الاستقلال أصبح بوفاته المؤهل الوحيد لتغطية الفراغ الذي تركه ،باعتباره رمز تاريخي للوحدة و الاستقرار في أذهان العامة،أما بمقتضى الدستور والميثاق فيمتلك الأحقية برفع التحديات التي تناط بها الدولة والمجتمع.

تحقق هذا فعليا بعد انعقاد المؤتمر الرابع من 27إلى 31جانفي1979 وبحضور 3290 مشارك من مختلف أوجه النشاط في البلاد لمناقشة كيفية نقل السلطة من مجلس

[1] نصر الدين عشبي ،**جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، فرع تنظيم سياسي وإداري ، جامعة قاصدي مرباح ،2012-2013،ص23.

الثورة إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من الدستور والمتعلقة بالوظيفة السياسية التي هي من اختصاص الحزب. و منذ ذلك الحين بدأت بوادر عمل الحزب تظهر جليا حيث وضع برنامج سياسي طموح له مهمة تطبيق الاشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الاستقلال الوطني . كما جاء انعقاد هذا المؤتمر بمجموعة من التغييرات الأخرى منها:

1- ترشيح "**الشاذلي بن جديد** "رئيسا للجمهورية.

2- وضع نظام جديد مبني على سلطة الحزب أولا، ثم المؤسسة العسكرية ثانيا مع تداول كلا الطرفين على مراكز اتخاذ القرار.[1]

انتهت هذه المرحلة بتنصيب "**الشاذلي بن جديد**" رئيسا للجمهورية بتاريخ 7 فيفري1979 ،لكن الوضع الذي رافق تأهيله أصبح جد متوتر بعد الإشاعات التي رافقته حول قدرة "**الشاذلي**" على خلافة "**بومدين**" من جهة ،ومدى قدرته على التعامل مع السلطة والحزب من جهة أخرى،ولكن بالرغم من ذلك بدأ "**الشاذلي** "بعد وصوله للسلطة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتي تمثلت في:

1- توسيع نطاق الحكم إلى ما يشبه القيادة الجماعية ،حيث أعطى بذلك دورا سياسيا للحزب بالرغم من بقاءه تابعا له وخاضعا لإرادته .

2- تسريح السجناء السياسيين.

3-إلغاء تأشيرة الخروج.

هذا التحول الذي قام به "**الشاذلي** " أدى إلى ظهور معارضة سياسية على مختلف الأصعدة مع بداية الثمانينات كانت بديتها مع بروز جبهة القوى الاشتراكية مع أحداث الربيع الأمازيغي حيث استغلت هذا الوضع لطرح التعددية الحزبية في الجزائر كنتيجة حتمية للتعددية الثقافية، مما تمخض عن هذه الحركة ظهور جمعية تسعى إلى تطوير الثقافة الشعبية والتي كانت بمثابة إنذار بظهور نشاط سياسي مكثف.

[1] توازي خالد ،**مرجع سابق** ،ص 79.

بالإضافة إلى هذا،أدت الظروف الدولية في بعث الحركة الإسلامية بمختلف تياراتها لتطرح نفسها كبديل للنظام القائم وتميزت هذه الحركة بتنظيم مسيرة في نوفمبر 1982 بالعاصمة ،اعتبرت أول مظاهرة تقوم بها حركة خارج إطار الدولة ،الأمر الذي أعطى دافع لظهور بعض الإشاعات تقول أن النظام أصبح في آخر أيامه، حيث يتحتم عليه تغيير منهجه السياسي.هذا بالإضافة إلى أن الحزب الحاكم شهد أزمة داخلية بين تيارين سياسيين الأول محافظ بقيادة **"محمد شريف مساعدية"** والآخر إصلاحي بقيادة **"الشاذلي بن جديد"**، كما أن المعارضة ساهمت بشكل كبير في بداية عهد سياسي جديد، حينما استغلت ضعف النظام اقتصاديا حيث ساعدها في ذلك انتقال الأزمة إلى الشارع مما أكد على هشاشة النظام اقتصاديا،وظهور الأزمة التي عرقلت النظام السياسي الأحادي والتي حاول إخفائها النظام لمدة طويلة.[1]

بالإضافة إلى كل ما تقدم خروج الإسلاميون إلى المشهد السياسي بأطروحات مغايرة تتمثل في :

1- المناداة بالتعددية السياسية بديلا عن نظام الحزب الواحد.

2-اختيار التوجه الليبرالي والقطاع الخاص في مواجهة احتكار الدولة من خلال القطاع العام.

3-تبني العروبة والإسلام كمشروع سياسي. [2]

لقد كانت الظروف التي عرضت سابقا سببا في ظهور صراع سياسي،انتقل إلى الشارع مع اندلاع حركة الإضرابات الواسعة والتي بدأت يوم 4 أكتوبر1988 بمظاهرات للشباب بالعاصمة وانتهت بأعمال شغب ليتفجر الوضع يوم5 أكتوبر 1988 الأمر الذي أدى إلى إعلان حالة حصار لأول مرة في تاريخ الجزائر من جانب،وفرض حضر التجول من جانب آخر،زد على ذلك تدخل الجيش لإعادة الهدوء.

[1] **نفس المرجع** ،ص ص98 .101.

[2] محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2008، ص 116.

بغض النظر عن الظروف التي مر بها النظام و الأسباب التي ساهمت في ظهور هذه الأحداث، إلا أن هذه الأخيرة كان لها الأثر البارز لفتح المجال أمام التعددية الحزبية ابتدءا من سنة 1989.

لقد نص دستور 1989 في المادة 40 على "حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به "، ولكن دستور 1996 فقد صرح بحق إنشاء أحزاب سياسية في المادة 42 كما أكد القانون العضوي المتعلق بالأحزاب سنة 1997 التعددية الحزبية.[1] لكن السؤال المطروح هل هذا التصريح القانوني ترسخ سلوكيا أم بقي فقط حبر على ورق؟للإجابة سيتم عرض في المطلب التالي.

**مطلب ثالث:التعددية الحزبية بين التصريح القانوني والترسيخ السلوكي.**

لقد شهدت فترة مرحلة التعددية في الجزائر إجراء مجموعة من الانتخابات منها أربعة محلية وأربعة تشريعية ألغيت الأولى منها هذا بالإضافة ثلاث انتخابات رئاسية.

أول انتخابات محلية جرت في 12جوان 1990 عرفت مشاركة العديد من الأحزاب حيث تحصلت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على المرتبة الأولى بنسبة قدرها 55.25% في الانتخابات البلدية ،تلتها انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991 عرفت فوز نفس الحزب ب 188مقعد و25 مقعد لجبهة القوى الاشتراكية،في حين حصلت جبهة التحرير الوطني على 16 مقعد.

أما انتخابات 1997 عرفت فوز التجمع الوطني الديمقراطي في المحليات والتشريعات دون تحصله على الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تسيير الحكومة بمفرده. في حين أن انتخابات 2002 عرفت تغيرات كبيرة إذ أظهرت عودة حزب جبهة

[1] مرزود حسين ، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر1989-2010**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر-3- ،2011-2012،ص97.

التحرير الوطني إلى المرتبة الأولى في الانتخابات المحلية والتشريعية بالأغلبية المطلقة، كما عرفت انتخابات 2007نفس المنحى لكن بنتائج أقل نسبيا.[1]لكن بالرغم من الايجابيات الدستورية التي تظهر بأن النظام السياسي الجزائري ليس مغلقا وأن المسيرة التعددية ليست مهددة إلا أننا نجد بعض الملاحظات تتمثل فيما يلي:

1- عدم تمتع المؤسسات المنتخبة وخاصة التشريعية بصلاحيات كبيرة تجعلها تستقل بقراراتها فعليا في اقتراح القوانين، الأمر الذي قلص من أهمية هذا الجهاز.

2- بالرغم من أن بنود الدستور الجديد فتحت المجال لتعددية السياسية،إلا أنها ضخمت من صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل جعله الفاعل الأساسي والرئيسي في النظام السياسي.

3- تفشي ظاهرة قمع الرقابة وتضييق الخناق على آلياتها الأمر الذي يمنع الممارسة الحقيقية للديمقراطية.

4- وضع قيود كثيرة حول نشأة الأحزاب خاصة بعد التعديل الدستوري سنة 1996.

5- حصول الحزب المهيمن أو المساند من طرف السلطة في أغلبية الانتخابات على معدلات كبيرة.

6- إقصاء بعض القوائم من الانتخابات سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية.[2]

على إثر هذه الملاحظات نجد أن التعددية السياسية في الجزائر لم تصل بعد إلى مرحلة النضج، لأنه رغم التصريحات القانونية بوجود تعددية وديمقراطية داخل النظام السياسي إلا أنه في الواقع هو حبر على ورق، ذلك بسبب أن عقلية الحزب الواحد لا زالت ثابتة في أذهان الحكام من جهة وأفراد المجتمع من جهة أخرى.

---

[1] العياشي عنصر، **التعددية السياسية في الجزائر :الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة لندوة حول "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية،نظمتها جامعة آل البيت و المعهد الدبلوماسي بتاريخ 18-19ماي 1999 ،ص ص10،12,

[2] عمر فرحاتي ، التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية ،**مجلة العلوم الإنسانية** ،عدد 13،2008، ص ص 145،146.

## مبحث ثاني:دور لأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر.

تتشارك الأحزاب الوالية للسلطة والأحزاب المعارضة في عملية تقييم السياسة العامة إلا أن لكل واحدة منهما نظرتها الخاصة فالأحزاب الوالية قد يكون تقيمها سلبي أو إيجابي ،أما المعارضة فهي تبحث في أدق التفاصيل عن النقاط السلبية حتى تعتمد عليها في خطاباتها للمواطنين ولكي تبدي الحكومة بالمنظر السيئ والظالم وهي تسعى غلى ذلك رغم بعض النقائص التي واجهتها حول عدم قدرتها على إعطاء بدائل للمشاكل التي تتعرض لها السياسة،هذا بالإضافة إلى مجموعة العوائق الأخرى التي تعيق فعاليتها،ولذا على السلطة وضع آليات تسهل عمل الأحزاب على تقييم السياسة العامة.

### مطلب أول:دور الحزب السياسي من موقع المعارضة في تقييم السياسة العامة

إن معرفة مدى نجاح السياسة العامة يعتمد على تكامل جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية سواء في صنعها أو تنفيذها أو حتى تقييمها.

نجد أن من أهم الجهات غير الرسمية التي تتولى عملية التقييم هي الأحزاب السياسية وذلك من خلال المعارضة التي تعلنها بسبب عدم تمكنها لتولي الحكم ،لذا فهي بذلك تعارض من يحكم من خلال نقد النظام وكشف أخطائه للمواطنين عن طريق تقديم معلومات حول نشاطات السلطة الحاكمة التي يتعذر الوصول إليها بوسائلهم الخاصة.

الواقع أن النظم الديمقراطية تعترف وتشجع المعارضة من خلال وجود برامج سياسية مختلفة عن برامج الأغلبية الحاكمة ،كما تجد أنه يتعين على هذه الأخيرة قبول كل الانتقادات الموجهة لها من طرف المعارضة ،ذلك أن برنامج المعارضة وما توجهه من نقد للحكومة يمثلان ضرورة لا غنى عنها في النظام الديمقراطي.

قد تأخذ المعارضة طريقين الأول إيجابي يتمثل في ممارسة وظيفتها بقدر من الاتزان والتعقل في تدارك أخطاء الحكومة وإظهارها أمام الرأي العام قبل استفحال

أمرها وتشعب آثارها ،لأن اكتشاف الخطأ مبكرا يجعل العلاج أيسر وأسرع من جهة ، ويدفع الحكومة إلى التراجع عنه من جهة أخرى. أما الثاني فهي ممارسة اعتراضها على لا شيء وفي المقابل لا تقترح شيء مفيد.

لقد أكدت تجارب من واقع الحياة السياسية أن البلاد التي تقهر فيها المعارضة ولا يعترف بها، تنمو وتتراكم فيها الأخطاء، وحتى إن حدث وكشف الخطأ يكون بعد فوات الأوان.[1]

إذا كانت العلاقة وطيدة بين الديمقراطية والمعارضة السياسية حيث تمثل هذه الأخيرة واحدة من أهم آليات تحقيقها، وباعتبار أن الجزائر كأحد الدول التي تبنت هذا النهج فهل كان للأحزاب المعارضة دور فعلي أو شكلي في تقييم السياسة العامة في الجزائر؟

لقد ارتبط تاريخ نظام الحكم في الجزائر، وكذا معارضته بالتغيير السياسي على رأس هرم السلطة منذ الاستقلال إلى عهد التعددية. بتولي" **بن بلة**"الحكم فترة 1962إلى غاية1965 قام بالتحكم في كل السلطات كما قام بإقصاء أطراف المعارضة مع حرمانهم من المشاركة السياسية في السلطة التشريعية من خلال ترشيح أشخاص موالي له ، لكن رغم هذا التضييق إلا أنه لم يثني عزم بعض الأحزاب على المعارضة حتى لو بطريقة سرية،أما فترة حكم "**بومدين**" الممتدة بين 1965-1979 تميزت بتهميش الحزب الواحد ،زد على ذلك قسوته على الرأي المخالف سمح ببقاء بعض القادة التاريخيين أمثال "**محمد بوضياف**"و"**آيت أحمد**"و"**كريم بلقاسم** "على الاستمرار إلى جانب المعارضة.

لكن بتولي "**الشاذلي بن جديد** " مقاليد الحكم أخذ فتح وسائل الإعلام العمومية أمام المعارضة بمختلف تياراتها وشجع على إنشاء الصحف المستقلة كما منح الأحزاب حرية التظاهر وتنظيم المسيرات، الأمر الذي شجع مجموعة من الأحزاب المعارضة على الظهور حيث دام هذا الوضع ثلاث سنوات ،أما بعد إعلان حالة الطوارئ عاد الوضع

[1] غارو حسيبة ،**مرجع سابق**،ص ص 91-93.

إلى ما كان عليه سابقا حيث قيد نشاط المعارضة ومنعت من استخدام وسائل الإعلام العمومية .

أثناء سنوات الأزمة التي مرت بها الجزائر ركز العلمانيون في"معارضة المعارضة" من خلال ندائهم بإقصاء كل الأحزاب الإسلامية من الساحة السياسية، في حين برزت أحزاب معارضة للسلطة منها جبهة القوى الاشتراكية بقيادة "**حسين آيت أحمد**"وحركة النهضة الإسلامية بقيادة "**عبد الله جاب الله**"وحزب العمال برئاسة "**لويزة حنون**" كما تعززت صفوف المعارضة بانضمام جبهة التحرير الوطني إليها بعد أن قادها أمينها العام السابق "**عبد الحميد مهري**"إلى الانسحاب من الحكم،لكن المميز في هذه الفترة أنه بالرغم من الضغوطات التي واجهتها من طرف السلطة والتشهير بها في مناسبات عديدة وإغلاق التلفزيون العمومي الوحيد في وجهها ،زد على ذلك محاصرة نشاطها ومنع أغلب مسيراتها بحجة حالة الطوارئ ،إلا أن المعارضة بدت قوية من خلال اتجاه "**حسين آيت احمد**" إلى الخارج وبدئه بإقلاق السلطة من خلال تصريحاته التي انتقد فيها طريقة تسييرها البلاد وقمع المعارضة،وهذا ما لم يدم طويلا حيث تأثرت المعارضة بخروج جبهة التحرير من صفوفها في جانفي 1996 ،بعد تمكن السلطة من إنجاح انقلاب ضد زعيمها "**عبد الحميد مهري**" أدى إلى رجوعها للسلطة مجددا،ضف إلى ذلك تأثرها بطول فترة غلق المجال السياسي أمامها وتقييد نشاطها.

أما بعد وصول السيد "**عبد العزيز بوتفليقة**"إلى الحكم انسحب منافسوه الستة المعارضون واستطاع الرئيس أن يشد انتباه الأنظار إليه بعد أن جاء ببرنامج قوامه:

1- تحقيق المصالحة الوطنية.

2- انعاش الاقتصاد.

3-وضع حد للفساد.

لكن من جهة أخرى هاجم الرئيس الانفتاح السياسي ،باعتبار أن هذا الأخير أدى إلى بروز أحزاب في مجتمع غير مهيأ للعيش في إطار نموذج الديمقراطية الغربية،وفي ضوء ذلك عمد إلى التشدد في إنشاء الأحزاب ،في حين أن أحزاب المعارضة من جهتها

كانت تدعوا في هذه الفترة إلى إلغاء حالة الطوارئ المفروضة بسبب العنف،وفتح المجال أمام إنشاء الأحزاب بكل حرية مع انفتاح أوسع لمجال الإعلام.[1]

لكن في خضم هذه الظروف قامت الأحزاب السياسية معارضة بعض السياسات من بينها طرح جبهة التحرير الوطني في 15 ماي2006 مسودة هدفها تعديل الدستور بعد أشهر من عرض الفكرة على الطبقة السياسية والشارع لقياس ردود الأفعال ولعل أهم فكرة يدور حولها التعديل المقترح هو السماح لرئيس الجمهورية بالترشح لولايات رئاسية مفتوحة.زد على ذلك أن من بين القضايا التي وترت الوضع بين السلطة والأحزاب بشقيها قضية استكشاف الغاز الصخري،مما أدى بانتقال مسؤولي الأحزاب والوزراء إلى منطقة عين صالح لمعاينة الأوضاع وكانت النتيجة اتهام السلطة للمعارضة بالخيانة و بتطبيقها لأجندات خارجية. ومن جهة أخرى اتهمت المعارضة السلطة بلامبالاتها بمصلحة وأمن المواطنين، كما أن إصدار تعديل قانون الأسرة والعقوبات الذي صادقت عليه الأغلبية البرلمانية من أحزاب الموالاة أدى إلى ظهور موجة سخط كبيرة من طرف المعارضة التي انتقدته بشدة وقالت أنه مستمد من قوانين غربية تعمل على تفكيك الأسرة وإضعاف دورها.

عموما لم تظهر المعارضة الجزائرية بمظهر المعارضة القوية والمؤثرة إذ يرجع ذلك إلى حداثة الممارسة الحزبية أولا ،وظهور معظم الأحزاب بعد دستور 1989 ثانيا مما أدى إلى عدم ترسيخ تقاليد المعارضة سواء من جهة الأحزاب التي تمارسها أو التي تتلقاها،الأمر الذي جعلها لا تتعدى أن تكون مشادات كلامية لا طائل منها.

يرجع البعض أن من أسباب هذا الضعف الذي تشهده المعارضة يرجع إلى معاناة الأحزاب من مشاكل داخلية أثرت على استقرارها مما أثر سلبا على أدائها السياسي، زد على ذلك عدم قدرتها على بناء جسر الثقة بينها وبين الرأي العام الذي يعتبر مكون أساسي لتدعيم مطالبها وذلك بسبب اعتمادها على وسائل الإعلام العمومي الذي مازال يسير بذهنية الحزب الواحد الأمر الذي يعيق من عبور الأصوات المعارضة للجمهور.

[1] غارو حسيبة،**مرجع سابق**،ص ص 187،189.

وكما قال **"حسين زهوان"** رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان "ليس هناك معارضة في الجزائر بسبب العيش في شتات والغياب الكلي للأهداف السياسية التي تجعلها قائمة تلقائيا"وفي هذا الصدد يدعوا أحزاب المعارضة لتبني مشاريع مرتبة وواضحة مع ضرورة تقديم بدائل واقعية.[1]

**مطلب ثاني:عوائق تفعيل دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة في الجزائر**

إن السبب في فشل دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة راجع إلى وجود مجموعة من العوائق التي ظلت تحول دون نشاطها وفعاليته ومن بين هذه العوائق مايلي:

1- استمرار العمل بقانون الطوارئ الذي يضع قيودا على حرية الأشخاص في الاجتماع ومراقبة الرسائل والصحف والمطبوعات قبل نشرها.

2- عدم ملائمة الدستور مع عملية تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة للأحزاب .[2]

3- تفشي ظاهرة قمع الرقابة الأمر الذي يحول دون نجاح وظيفتها.

4- عدم التخلص من موروثات النظام السلطوي.[3]

5- سيطرة واحتواء السلطة للأحزاب السياسية عن طريق المساعدات والإعانات الأمر الذي يجعلها تابعة دائمة للدولة وخاضعة لها عوض التأثير فيها، هذا بالإضافة إلى غياب التمويل الذاتي .[4]

6- ضعف تكوين وتأهيل منتسبي الأحزاب السياسية وعدم وجود الكفاءة القيادية.

[1] مليكة ينون،المعارضة السياسية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية،**جريدة الحوار**،تاريخ 16-02-2009.

[2] شايب الذراع بن يمينة،التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 8 ،2012،ص ص 76،77.

[3] عمر فرحاتي ،فريجة أحمد،**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر** ،مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص45.

[4] مرزوقي عمر ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر :إشكالية الدور،،**المستقبل العربي**،ص42.

7- غياب الديمقراطية السياسية مما أدى إلى تقليص دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة.

8- هشاشة وضعف الأحزاب السياسية سواء من حيث التركيبة وقدرتها على التأثير لعدم وجود برامج خاصة ودقيقة للعديد من الأحزاب.

**مطلب ثالث:آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية**

حتى تتمكن الأحزاب السياسية من القيام بوظيفتها على أكمل وجه، سواء محاولة الوصول إلى السلطة أو تقييم السياسة العامة ،يجب أن تتاح لها عدة آليات تساعدها في تحقيق ذلك والتي من بينها:

1- ضرورة وضع أسس تشريعية سليمة توفر جو سياسي يسهل فيه قيام الأحزاب السياسية بتقييم السياسة العامة وإبداء الاقتراحات والبدائل.[1]

2- الشفافية وتحرير المعلومات: إن سهولة الحصول على معلومات صحيحة وغير متناقضة أو ناقصة تمكن الأحزاب السياسية من المراقبة وتقييم السياسة الجاري تنفيذها بكل دقة وفعالية،في حين أن الحصول على معلومات غير صحيحة تؤدي إلى تعثر جهود المراقبة والتقييم.

3- حرية الرأي والتعبير والإعلام لأنها تعتبر الوسيلة التي تمكن الأحزاب السياسية من إعلام الرأي العام بما تحصل عليه من معلومات وما تعده من تقارير ودراسات حتى يتمكن الشعب من مراقبة السلطة وتقييم مسارها والضغط من أجل التغيير نحو الأفضل.[2]

[1] نادية بونوة ،**مرجع سابق**، ص 156.

[2] عبد السلام عبد اللاوي ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر-دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2012،ص94.

4- ضرورة استقلال التمويل عن طريق تشريع قانون يسمح بوجود تمويل خارجي للأحزاب دون إلزامية التمويل الحكومي فقط، الذي يقيد هذه الأخيرة ويجعلها تابعة للنظام.[1]

5- تبني الرؤية النقدية حتى يتحقق توازن بين الأحزاب والدولة ومعالجة المشاكل قبل تفاقمها، زد على ذلك تجنب الدور المتكاسل في معالجة المشاكل بعد حدوثها.

6- تعريف الأشغال إعلاميا حتى تتمكن الأحزاب من الاطلاع على كل جديد لتنظيم مناقشات وحوارات بالإضافة إلى تقديم الآراء والمقترحات حول السياسة المتخذة.

[1] مرسي مشري ،**المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في آلية تفعيله** ،مداخلة ألقيت في ملتقى حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم القانونية والإدارية،جامعة شلف ،ص 15.

**خلاصة واستنتاجات:**

لقد كان أول ظهور لأحزاب السياسية خلال الفترة الاستعمارية،حيث دافعت عن حق الحصول على الحرية والاستقلال، لكن حملات التشويه الفرنسية ثبطت عملها،الأمر الذي أدى بها لتجتمع في كنف حزب واحد وهو جبهة التحرير الوطني لتكون إلى جانب العمل المسلح،الملاحظ أنه بالرغم من اختلاف توجهات هذه الأحزاب إلا أن تشاركهم في الهدف قلص من نسبة التوتر الحاصل داخل الأحزاب،لكن بعد الاستقلال بدأت هذه الأحزاب بالانشقاق عن الجبهة والمطالبة بتبني نظام التعددية الحزبية،إلا أنها لم تلقى الترحيب من طرف كل الرؤساء الذين تعاقبوا لحكم الجزائر الأمر الذي أدى إلى ظهور أحزاب معارضة،حتى سنة 1989 جاء في المادة40"حق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي" و ترسخت في سنة 1996حينما تم التصريح بإنشاء أحزاب سياسية،هذا الحق أعطاها القدرة على التكوين والمساهمة في الحياة السياسية .

أما عن دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة مازال يطبعها الضعف ومازالت مشتتة مما مكن النظام من التفوق عليها واحتوائها بكل الطرق سواء كانت سلمية أو عنيفة.

# خاتمة

إن التطور الذي عرفته الديمقراطية تماشيا مع نمو وتطور المجتمعات الغربية، قاد إلى تبلور عدة أفكار عبرت عن مختلف التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها أوربا والتي ساهمت بقدر كبير في ترقية فكرة الديمقراطية التمثيلية كمفهوم يجسد السيادة الشعبية، من خلال وجود أحزب سياسية.

تعرف الأحزاب السياسية على أنها مجموعة من الأفراد لها نفس الهدف تقوم وفق تنظيم محدد ولها القدرة على استخدام مجموعة من الوسائل التي تساعدها في الوصول إلى هدفها،لكن المتعارف عليه أن هذا التعريف ليس كامل جامع فنجد أن المفكرون يختلفون في إلقاء التعريفات إلا أنهم يشتركون في كون أن الوصول إلى السلطة هو الهدف الأسمى لوجود الحزب هذا بالإضافة إلى أهداف ثانوية أخرى.

يقوم الحزب بتحقيق أهدافه من خلال استخدامه لبعض الوسائل منها السلمية والتي تتمثل في الوسائل السياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية، أما العنيفة فتشمل الضغط الاقتصادي أو استخدام الوسائل العسكرية.

إلى جانب هدف الحزب في الوصول إلى السلطة هناك مجموعة من الوظائف التي يقوم بها وهي التجنيد السياسي وتهيئة القادة، التمثيل الانتخابي، احتواء الصراعات،كما يؤدي دورا هاما في الحياة العامة حيث يشكل وسيط بين المواطنين والحكومة من خلال طرح خيارات سياسية والتشجيع على اعتمادها من جهة، ومساعدة المواطنين في المشاركة والتأثير في السياسات العامة من جهة أخرى لكن بطريقة منظمة.

باعتبار أن الأحزاب السياسية هي الوسيلة التي توصل مطالب المواطنين إلى الحكومة،وكون أن السياسة العامة ما هي إلا استجابة لهذه المطالب،نجد أن الأحزاب تؤثر في صياغة هذه الأخيرة وذلك من خلال السلطة التشريعية،كما تشارك في تنفيذها عن طريق السلطة التنفيذية،هذا بالإضافة إلى المشاركة في عملية تقييمها من خلال السلطة التشريعية من جهة والمعارضة من جهة أخرى،حيث تقوم الأحزاب خارج السلطة بمراقبة أعمال الحكومة ونقدها من خلال طرح نقاط الضعف ثم تقديم مجموعة من الاقتراحات أو الحلول التي من الممكن استخدامها.

أما فيما يخص الأحزاب في الجزائر فيعود بداية ظهورها إلى الفترة الاستعمارية حيث ساهمت في المحافظة على القضية الوطنية بمختلف أبعادها الاجتماعية والحضارية والثقافية والسياسية،إلا أن حملات التشويه التي واجهتها من خلال الاستعمار أدت بها إلى التكاثف مع بقية الأحزاب لتكون حزب جبهة التحرير الوطني والذي كان يسير جنب إلى جنب مع العمل المسلح إلى غاية الاستقلال.

في غداة الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد حيث كان حزب جبهة التحرير الوطني هو الحزب الوحيد الحاكم والموجود على الساحة السياسية،بالرغم من الانتقادات التي ظهرت من طرف الأحزاب الأخرى حول ضرورة وجود تعددية حزبية ،إلا أن هذه المناداة لم تجد لها صدى لدى السلطة بالرغم من تعدد الحكام، واستمر هذا الحال إلى أن جاء تصريح في دستور 1996 على حق إنشاء أحزاب سياسية الأمر الذي سمح بظهورها على الساحة السياسية.

أما بخصوص تأثير الأحزاب في السياسة العامة في الجزائر فوجودها ضعيف وهي غير قادرة على التأثير في القرار ،حيث يظهر ذلك من خلال وجود أحزاب تلعب دورين الأول تكون إلى جانب المعارضة وتقوم بنقد النظام وأحيانا أخرى تساند النظام وتقف إلى جانبه ،هذا السبب أفقد الشعب الثقة في الأحزاب ، كما أنها تفضل الحصول على المكتسبات الحزبية بدل الوقوف في مواجهة السلطة وجها لوجه مما قد يسبب في حلها سواء كان سلميا أو بالقوة ،زد على ذلك الانشقاقات التي بدت ظاهرة داخلها،الأمر الذي يؤكد على ضعف الأحزاب تنظيميا وسياسيا.

كون أن وجود الأحزاب السياسية وقدرتها على القيام بوظائفها هي المؤشر الوحيد لوجود ديمقراطية، لابد من الجزائر أن توسع دائرة القوانين التي من شأنها توسيع حرية ونطاق عمل الأحزاب من جهة بالإضافة إلى ملء الفراغات القانونية ،مع وضعها حيز التنفيذ،مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقبل الرأي الآخر و الاعتراف بحق المعارضة.

من جهة أخرى نجد أن حقيقة وجود المعارضة في الجزائر حبر على ورق لأنها أحزاب تعارض من اجل المعارضة وليس من أجل تقديم البديل ، بالإضافة إلى حرصها على إظهار السلطة بمنظر غير لائق للمواطنين ،زد على ذلك تعرضها للاحتواء التدريجي من قبل السلطة مقابل امتيازات مادية أو سياسية هذا بالإضافة إلى مجموعة القيود القانونية التي تفرضها السلطة عليها ،إلى جانب العوامل الإيديولوجية و التاريخية زد على ذلك الوضع الأمني واستمرار حالة الطوارئ التي جعلت نشاط الأحزاب أمرا مستحيلا بسبب تقلص الحريات السياسية .

# قائمة المراجع

**الكتب :**

1- ألموند جبرائيل ،جي بنجهام ،باويل الاين:،**السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر :نظرة عالمية**،(هشام عبد الله،سمير عصار)، لبنان:الأهلية للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،1988.

2- أندرسون جيمس ،**صنع السياسة العامة** (عامر الكبيسي )، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (ب،ط)،1998.

3- الخزرجي ثامر كامل محمد ،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ،عمان :دار المجدلاوي ،ط1 ،2004 .

4- الفهداوي فهمي خليفة ،**سياسة عامة من منظور كلي في البنية والتحليل** ،عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ،ط1 ،2001.

5- المنوفي كمال ،**السياسة العامة وأداء النظام السياسي** ،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية ،(ب،ط)،1988.

6- الحمداني قحطان أحمد سليمان ،**الأساس في العلوم السياسية** ،عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1 ،2004.

7- النفرش عبد الله ، **التجربة الحزبية في الأردن** ،عمان :منشورات لجنة تاريخ الأردن ،(ب،ط)،1991.

8- الشرقاوي سعاد ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** ،جامعة القاهرة ،(ب،د)،(ب،ط)،2008.

9- السويدي محمد،**علم الاجتماع السياسي ميادينه وقضاياه**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)،(ب،ت).

10- الرازي محمد بن أبي بكر ،**مختار الصحاح** ،لبنان:مكتبة لبنان،(ب،ط)، 1985.

11- الإقداحي هشام محمود ،**علم الاجتماع السياسي**،الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة،(ب،ط)،2009.

12- الكيالي تحقيق عبد الوهاب ، زهيري كمال ،**الموسوعة السياسية** ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر،(ب،ط)،1974.

13- الجاسور ناظم عبد الواحد ، **موسوعة علم السياسة**، عمان:دار مجدلاوي ،الإصدار 2،ط2009،1.

14- بوشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،ط4،(ب،ت).

15-(ـــــــــ،ـــــــ)،**القانون الدستوي والنظم السياسية المقارنة**،ج1،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ط2003،5.

16- زغدود علي،**الأحزاب السياسية في الدول العربية** ،دار متيجة للطباعة ،(ب،ط)،2007.

17- حاروش نور الدين ،**الأحزاب السياسية** ،الجزائر :شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،(ب،ط)،2009.

18- حيدر مراد محمود،**تكوين الجماعات والأحزاب السياسية "من منظور الفقه الإسلامي دراسة مقارنة**،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ،ط1، 2012.

19- حرب أسامة الغزالي،**الأحزاب السياسية في العالم الثالث**،سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد117، 1987.

20- ياغي عبد الفتاح ، **السياسات العامة النظرية والتطبيق** ،القاهرة :منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2010.

21- (ـــــــــ،ـــــــــ)،**الحكومة والادارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية** ،عمان:دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،ط2012،1.

22- كامل نبيلة عبد الحليم ،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**،القاهرة :دار الفكر العربي للطبع والنشر،(ب،ط)،1982.

23- مرسى حسام، **مدخل العلوم السياسية**، الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،(ب،ط)،2012.

24- مشري عبد القادر ،**الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية** ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،(ب،ط)،2010.

25- نعنعي عبد المجيد ،**أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة (1448-1458)**،بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،(ب،ط)،1983.

26- نافعة حسن ،**مبادئ علم السياسة**،القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ،(ب،ط)،2015.

27- عبد النور ناجي ،**مدخل إلى علم السياسة** ،عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،(ب،ط)،2007.

28- (ـــــــ ،ـــــــ)،**النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية** ،الجزائر: مديرية النشر لجماعة قالمة،(ب،ط)،2006.

29- عيد عادل عبد الفضيل ،طلبة علي ،**تعدد الأحزاب السياسية في الدولة الإسلامية المعاصرة**،(المشروعية،الحقوق،الواجبات)،الإسكندرية:دار التعليم الجامعي،(ب،ط)،2014.

30- شلبي أحمد ،**العلوم السياسية وأصول التنظيم السياسي المحلي والدولي في عصر العولمة**،الإسكندرية:المكتب العربي الحديث ، ط1، 2010.

31- شريط الأمين، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية المقارنة**،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،(ب،ط)،1988.

32- شكر الله علاء ،**دليل منظمة المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة** ،ط1، مكتبة الشرق الأوسط ،(ب،ت).

**المجلات:**

1- جواد عباس حسين، عبيد إرزوقي عباس،**تقييم البرامج والمشاريع العامة (إطار نظري)**،**مجلة أهل البيت**،العدد4.

2- دغمان المهدي الشيباني ،**الأحزاب السياسية التفاتة سوسيولوجية**،مجلة الجامعة "قسم العلوم الاجتماعية –كلية الآداب "جامعة الزيتونة ليبيا، العدد 16،المجلد2014،1.

3- ينون مليكة، المعارضة السياسية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية،**جريدة الحوار**،تاريخ 16-02-2009.

4- مزهوده عبد المليك،**الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم** ،مجلة العلوم الإنسانية ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 2001،1.

5- عمر مرزوقي ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:إشكالية الدور،**المستقبل العربي**،ص42.

6- عواد منى جلال، مفردات السياسة العامة – منهجية جديدة في دراسة النظم السياسية ،**مجلة العلوم السياسية** ،العددان 38-39.

7- فرحاتي عمر، التحول الديمقراطي في الجزائر بين النصوص الدستورية والممارسة الميدانية ،**مجلة العلوم الإنسانية** ،عدد13 ،200.

**المذكرات**

1- أمال فضلون ،**استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم :علوم الإعلام والاتصال ،جامعة باجي مختار ،عنابة.

2- ابتسام قرقاح ،**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 1989-2009**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر،2010-2011.

3- الجندي علاوة ،**دور البرلمان في رسم السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ،2013.

4- العفاني محمد ،**دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر بين 1989-2012**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،جامعة سعيدة،2012-2013.

5- بن عياش سمير، **السياسة العامة البيئية في الجزائر وتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي –دراسة حالة ولاية الجزائر (1999-2009)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر –3-،2010-2011.

6- بوضياف محمد ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2008.

7- بونوة نادية ،**دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة –دراسة حالة الجزائر**-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر، باتنة،2009-2010.

8- جبين عبد الوهاب محمد،**تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف** ،بحث استكمالي لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه ،جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2009.

9- حسيبة غارو ،**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة – دراسة حالة الجزائر من1997-2007**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة مولود معمري ، تيزي وزو،2012.

10- حسين مرزود ، **الأحزاب والتداول على السلطة في الجزائر1989-2010**،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر-3- ،2011-2012.

11- طيلب أحمد ،**دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر –دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006-2007.

12- محمد العيد حسيني ،**السياسة العامة الصحية في الجزائر-دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث(1990-2012)**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح،2012-2013.

13- سميرة نوي ،**تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة المستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة خيضر،بسكرة ،2012-2013.

14- عاشوري عبد الله ،**فواعل السياسة العامة العالمية وانعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة لخضر ،2013-2014.

15- عبد اللاوي عبد السلام ،**دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر-دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2012.

16- عزيزة ضميري، **الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر.

17- عشبي نصر الدين ،**جدلية الفعل الحزبي والنضال الديمقراطي في الجزائر**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم علوم سياسية ، فرع تنظيم سياسي وإداري ، جامعة قاصدي مرباح ،2012-2013.

18- عصام عباسي ،تأثير **جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات –دراسة حالة لينذ غاز 2009-2011**،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،2011-2012.

19- علي حماد رشاد حماد ،**تقييم المشاريع في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة** ،دراسة تكميلية للحصول على الماجستير ،جامعة الأزهر ،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ،قسم إدارة الأعمال ،2010.

20- فارس لونيس ،**سياسة الهوية لدى الأحزاب السياسية في الجزائر 1989-2012**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الدكتور مولاي الطاهر ،سعيدة ، 2012-2013.

21- خالد توازي ، **الظاهرة الحزبية في الجزائر** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة ،2005-2006.

**مطبوعات:**

1- الشرقاوي سعاد ،**الأحزاب السياسية (أهميتها،نشأتها،نشاطها )**،مجلس الشعب الأمانة العامة ،مركز البحوث البرلمانية ، العدد 64،2005.

2- بن يمينة شايب الذراع،التحول الديمقراطي في الجزائر (العوائق والآفاق)،**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 8 ،2012.

3- سمية أوشن ،**نماذج ونظريات صنع السياسة العامة واتخاذ القرار**،مطبوعة ألقيت محاضرة ،مستوى السنة الثانية،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية ،جامعة قسنطينة -3- ،2012-2013.

4- عمار بوجلال عمار،**النظم السياسية المقارنة** ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية كلية أصول الدين ،قسم الدعوة والإعلام والاتصال ،السداسي 5،سنة 3صحافة 2012،.

5- عبد القادر عبد العالي ، **محاضرات النظم السياسية المقارنة**،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة مولاي طاهر،سعيدة، 2008.

**مداخلات:**

1- مشري مرسي ،**المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في آلية تفعيله** ،مداخلة ألقيت في ملتقى حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم القانونية والإدارية،جامعة شلف .

2- عنصر العياشي ، **التعددية السياسية في الجزائر :الواقع والآفاق**، ورقة مقدمة لندوة حول "الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية،نظمتها جامعة آل البيت و المعهد الدبلوماسي بتاريخ 18-19ماي 1999.

3- فرحاتي عمر ،فريجة أحمد،**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر** ،مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص45.

**المواقع الإلكترونية :**

1- أنواع تقويم المشاريع التنموية ،www.abahe.co.uk،6-7-2015.

2- الجند توفيق، **مفاهيم أساسية في السياسة العامة** ،fifth-power.org،25-7-2015.

3- التقييم المرتكز على النتائج ،www. ngoconnect .net،29-06-2015.

4- جواد عباس حسين ، عبد ارزوقي عباس ،**تقييم البرامج والمشاريع العامة** ، www .ahlulbaitonline . com ،29-06-2015.

5- كرك كلن ، ساسي جلول ، لندغرن هانس ،**معجم المصطلحات الأساسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج** ،www.isdb.org،29-6-2015.

6- محمود ناصر أبو السعود، **التقييم والتقويم** ، www .alyaum.com،20-7-2015.

7- مقري عبد الرزاق ،**التحول الديمقراطي في الجزائر – رؤية ميدانية -** boulemkahel .yolasite.com،.

8- صديق محمد، **تدبير الشأن العام المحلي** ،ar-ar facebook,com،29-07-2012.

# فهرس

# فهرس

**مقدمة**..... أ

**فصل أول:** ماهية الأحزاب السياسية.

**مبحث أول: مفهوم ونشأة الحزب السياسي**..... 11

**مطلب أول:** المفهوم اللغوي والاصطلاحي للحزب السياسي..... 11

**مطلب ثاني:** الأصول التاريخية لنشأة الحزب السياسي..... 16

**مطلب ثالث:** الفرق بين الحزب والنظم الحزبية..... 19

**مبحث ثاني: أنواع الأحزاب السياسية**..... 22

**مطلب أول:** معيار المشاركة..... 22

**مطلب ثاني:** معيار التنظيم..... 26

**مطلب ثالث:** معيار القاعدة الاجتماعية..... 28

**مبحث ثالث: أهداف الحزب السياسي ووظائفه ووسائله**..... 32

**مطلب أول:** أهداف الحزب السياسي..... 33

**مطلب ثاني:** وظائف الحزب السياسي..... 34

**مطلب ثالث:** وسائل الحزب السياسي..... 36

**خلاصة**..... 39

**فصل ثاني:** ماهية تقييم السياسة العامة

**مبحث أول: الإطار النظري للسياسة العامة كمدخل لتقييم السياسة العامة**..... 42

**مطلب أول:** مفهوم السياسة العامة خصائصها ومكوناتها..... 42

**مطلب ثاني:** نشأة وتطور السياسة العامة..... 49

**مطلب ثالث:** خصائص السياسة العامة وأهميتها..... 51

**مبحث ثاني: الأطر النظرية والابستمولوجية لتقييم السياسة العامة**..... 58

**مطلب أول:** المفهوم اللغوي والاصطلاحي لتقييم السياسة العامة خصائصه ومحدداته المعيارية..... 58

**مطلب ثاني:** أنواع تقييم السياسة العامة..... 62
**مطلب ثالث:** مراحل تقييم السياسة العامة..... 66
**مبحث ثالث: العوامل المؤثرة والأطراف المشاركة في تقييم السياسة العامة**..... 67
**مطلب أول:** العوامل المؤثرة في السياسة العامة..... 68
**مطلب ثاني:** الأطراف المشاركة في تقييم السياسة العامة..... 71
**خلاصة**..... 74
**فصل ثالث:** دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر
**مبحث أول: التأصيل التاريخي لنشأة الأحزاب السياسية في الجزائر**..... 76
**مطلب أول:** النشاط السياسي الحزبي في ظل الحقبة الاستعمارية..... 76
**مطلب ثاني:** تجربة الأحادية الحزبية..... 78
**مطلب ثالث:** التعددية الحزبية بين التصريح القانوني وترسيخ السلوكي..... 83
**مبحث ثاني: دور الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر**..... 85
**مطلب أول:** دور الحزب السياسي من موقع المعارضة في تقييم السياسة العامة..... 85
**مطلب ثاني:** عوائق تفعيل دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة..... 89
**مطلب ثالث:** آليات تفعيل دور الأحزاب السياسية..... 90
**خلاصة**..... 92
**خاتمة**..... 94
**قائمة المصادر والمراجع**.....
**الفهرس**.....

# ملخص

لقد أدت حاجة المواطنين في الدول الغربية للأمن والاستقرار إلى إحداث تغييرات وتحولات كبيرة في الحياة السياسية الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام ديمقراطي يعتمد على وجود الأحزاب السياسية حيث تشكل همزة وصل بين السلطة والمواطنين،كما تؤثر بشكل مباشر على حركة سير النظام السياسي وضمان استمراره ،وذلك من خلال دورها في مساعدة الناخبين في تكوين آرائهم من جهة ،وضمان الانتقال السلمي للسلطة ورقابة أعمال الحكومة من جهة أخرى،هذه الإيجابيات جعلت الدول المتقدمة تدرك أهمية المسألة حيث أصبحت تتعامل مع الأحزاب بدرجة كبيرة من الجدية وجعلت منها وسيلة للوصول لحل المشاكل واعتماد استخدامها كشرط في رسم وتنفيذ وتقييم السياسة العامة،والتعامل مع القضايا الدولية.

أما بالنسبة للدول النامية لم تدرك أهمية هذا الموضوع إلا مؤخرا ربما يرجع ذلك إلى حداثة استقلالها من جهة ،ومخلفات الاستعمار من أمية وتخلف من جهة أخرى ،لكن رغم ذلك لم يبقى عائقا في وجهها حيث فهمت واعترفت بأن فعالية السياسات العامة يتوقف على دور الأحزاب السياسية من خلال المعلومات التي تقوم بجمعها عن المواطنين وتطرها على السلطات ،زد على ذلك مجموعة الوظائف الأخرى التي تقوم بها من تنفيذ وتقييم السياسة العامة التي تساعد في معرفة سلبيات السياسة ومواطن الخلل وكيفية تصليحها والجزائر كواحدة من الدول الحديثة الاستقلال تبنت الديمقراطية التي تنادي بضرورة وجود أحزاب سياسية ،وعلى اعتبار أن من بين أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية هي تقييم السياسة العامة،يبقى السؤال المطروح هو :**إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية في تقييم السياسة العامة في الجزائر؟**

في إطار البحث عن أجوبة على الاشكالية تم الاعتماد على بعض الدراسات منها: 1- **مذكرة ماجستير "أحمد طيلب"،بعنوان :دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر،دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**. والذي تناول فيها الإطار المفاهيمي للسياسة العامة وكذا دور المعلومات في رسم السياسات العامة وفي تشخيص

المشكلات بالإضافة إلى دور المصادر الرسمية وغير الرسمية للمعلومات ي صنع وتوجيه السياسة العامة.

**2-"جيمس أندرسون" في مؤلفه:صنع السياسة العامة،** حيث يعد الكتاب من أبرز الأدبيات التي تناولت بأكثر تخصص وتفصيل من عملية صنع السياسة العامة .ويبين كذلك أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطة إرشادية آنية ،وإنما محصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ،وهذا عبر جميع مراحل السياسة العامة التي طرحها أندرسون من تحديد المشكل إلى وضع السياسات حيز التنفيذ إلى معرفة أثارها من خلال التقييم.

للإجابة على الإشكالية تم اقتراح الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** عدم توفر العوامل البيئية المناسبة والسياسية والقانونية والاجتماعية أدى إلى محدودية فعالية الأحزاب السياسية الجزائرية في تقييم السياسة العامة .

**الفرضية الثانية:** تعتبر الأحزاب السياسية صانعا ومنفذ ومقيم في السياسة العامة.

**الفرضية الثالثة:** كلما كان هناك نظام مفتوح على التعددية وحرية الرأي ترسخت معالم الديمقراطية الحقيقية وتحققت المصالح العامة والخاصة.

**الفرضية الرابعة:** فقط عندما يتبنى النظام فكرة تقبل الرأي الآخر تكون هناك معارضة فعالة.

**الفرضية الخامسة:** إن أساس تفعيل المعارضة يعتمد على عدم وجود قيود تعيق تحركها.

للإجابة على هذه الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أولا تم تعريف الأحزاب السياسية على أنها مجموعة أفراد،تجمعهم أفكار أو إيديولوجية واحدة،وهي تنقسم إلى عدة أنواع،أما هدفها الأسمى هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بوظائف أخرى،منها التجنيد والتمثيل الانتخابي وكذا تهيئة القادة واحتواء الصراعات،إلى جانب ذلك فهي تقوم بتجميع مطالب المواطنين وانشغالاتهم وتقديمها إلى الحكومة أو عرضها في شكل اقتراحات،قد تأخذ حيزا في أجندة

السياسات العامة ولتحقيق هذا المسعى قد تتخذ عدة وسائل للوصول إلى هدفها سواء كانت الوسيلة سلمية أو عنيفة.

إن المجال الوحيد الذي يساعد الأحزاب السياسية في الوصول إلى السلطة هو المشاركة في السياسة العامة ،حيث تعتبر هذه الأخيرة برنامج يشمل مجموعة من المطالب تتخذها الدولة لحل مشكلة أو لتفادي وقوعها،وحتى تكون السياسة في المستوى لابد وأن تحتوي على بعض الخصائص أو الشروط وهي أن تضم قطاع عريض من المواطنين،وتتميز بوجود هدف معين تسعى لتحقيقه ،بالإضافة إلى أن تكون مستمرة،كما أنها تحتوي على أنواع عدة منها السياسة الاستخراجية والتوزيعية والرمزية ومنها ما يمثل الأغلبية أو الجماعة وما إلى ذلك من الأنواع. وباعتبار أن السياسة العامة برنامج نجد أن وضعه قيد التنفيد يستلزم مروره بعدة مراحل تتمثل في تحديد المشكل ثم وضعه في جدول الأعمال بعد ذلك بلورته و إقراره تليها مرحلة التنفيذ وأخيرا التقييم،هذه الأخيرة تعتبر من أهم مراحل صنع السياسة العامة لأنها تقوم بالكشف عن ايجابيات السياسة وسلبياتها وذلك لإعادة النظر فيها أو تغييرها، مع توفير قاعدة معرفية جديدة للتخطيط والمتابعة،لكن هذه العملية لا تخلوا من وجود بعض العوامل التي قد تؤثر سلبا فيها كعامل الزمن وترابطها مع سياسات أخرى،أو عامل اختيار وسيلة التقييم أو البيئة السياسية.

هناك عدة أطراف تشارك في عملية تقييم السياسة العامة منها ما هو رسمي كالمجلس البرلمانية وديوان الرقابة المالية والإدارات التنفيذية.ومنها ما هو غير رسمي كالمواطنين وسائل الإعلام، زد على ذلك الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة.

لجعل الدراسة أكثر واقعية تم إسقاطها على الجزائر كدولة نامية حديثة الاستقلال والتي أخذت الديمقراطية كنظام سياسي .

لقد كان أول ظهور لأحزاب السياسية خلال الفترة الاستعمارية،حيث دافعت عن حق الحصول على الحرية والاستقلال، لكن حملات التشويه الفرنسية ثبطت عملها،الأمر الذي أدى بها لتجتمع في كنف حزب واحد وهو جبهة التحرير الوطني لتكون إلى جانب العمل المسلح،الملاحظ أنه بالرغم من اختلاف توجهات هذه الأحزاب إلا أن تشاركهم في الهدف

قلص من نسبة التوتر الحاصل داخل الأحزاب،لكن بعد الاستقلال بدأت هذه الأحزاب بالانشقاق عن الجبهة والمطالبة بتبني نظام التعددية الحزبية،إلا أنها لم تلقى الترحيب من طرف كل الرؤساء الذين تعاقبوا لحكم الجزائر الأمر الذي أدى إلى ظهور أحزاب معارضة،حتى سنة 1989 جاء في المادة40"حق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي" و ترسخت في سنة 1996حينما تم التصريح بإنشاء أحزاب سياسية،هذا الحق أعطاها القدرة على التكوين والمساهمة في الحياة السياسية .

أما عن دور الأحزاب في تقييم السياسة العامة من خلال المعارضة مازال يطبعها الضعف ومازالت مشتتة مما مكن النظام من التفوق عليها واحتوائها بكل الطرق سواء كانت سلمية أو عنيفة.

لكن حتى تستطيع الأحزاب القيام بعملها على السلطات أن تخفف الضغط عليها من خلال توسيع دائرة القوانين التي من شأنها توسيع حرية ونطاق عمل الأحزاب من جهة بالإضافة إلى ملء الفراغات القانونية ،مع وضعها حيز التنفيذ،مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تقبل الرأي الآخر و الاعتراف بحق المعارضة.